مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

الجلسة 9738

الأربعاء، 2 تشرين الأول/اكتوبر 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيدة بيرسفيل	(سويسرا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد بنجامع
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	سلوفينيا	السيدة بلوكار دروبيتش
	سيراليون	السيد كانو
	الصين	السيد فو كونغ
	غيانا	السيدة رودريغيز – بيركيت
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة فرازير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	موزامبيق	السيد فرناندیس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد
	اليابان	السيد يامازاكي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتِحت الجلسة الساعة 10/05.

توجيه الشكر للرئيس المنتهية ولايته

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد، باسم المجلس، بسعادة السيد صامويل جبوغار، ممثل سلوفينيا، على اضطلاعه بمهام رئيس المجلس في شهر أيلول/سبتمبر. وأنا على ثقة بأنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس عندما أعرب عن بالغ التقدير للسفير صامويل جبوغار وفريقه على المهارة الدبلوماسية الكبيرة التي أداروا بها أعمال المجلس الشهر الماضي.

في مستهل هذا الشهر، أود أن أذكر بأن مجلس الأمن هو محفل يسوده الاحترام، بين أعضاء هذا الجهاز أو تجاه ممثليه على السواء. وأهيب بجميع المشاركين احترام المعايير المناسبة من حيث الأسلوب والتعبير والمضمون في ملاحظاتهم.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إسرائيل، وجمهورية إيران الإسلامية، وإيطاليا، والجمهورية العربية السورية، والعراق، ولبنان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أرحب ترحيباً حاراً بالأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، وأعطيه الكلمة الآن.

الأمين العام (*تكلم بالإنكليزية*): إن الحرائق المستعرة في الشرق الأوسط توشك بوتيرة متسارعة أن تصبح جحيما. قبل أسبوع بالضبط، قدمت إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن الحالة المقلقة في لبنان (انظر S/PV.9733). ومنذ ذلك الحين، انقلبت الأمور من العسر إلى ما هو أشد وأمر. كما أطلعت المجلس الأسبوع الماضي، لطالما شهد الخط الأزرق توترات لسنوات، إلا أنه منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، اتسع نطاق عمليات تبادل إطلاق النيران وازدادت حدتها وكثافتها. وذكرت أن عمليات تبادل إطلاق النيران شبه اليومية بين حزب الله وغيره من الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في لبنان وجيش الدفاع الإسرائيلي تشكل انتهاكاً متكرراً للقرار 1701 (2006). وشددت على أن استخدام الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة اليومي للأسلحة يشكل انتهاكاً للقرارين 1559 (2004) و 1701 (2006). وأكدت على ضرورة احترام سيادة لبنان وسلامة أراضيه وعلى أن تسيطر الدولة اللبنانية سيطرة كاملة على الأسلحة في كامل أراضي لبنان.

وفي غضون الأيام القلائل التي أعقبت ذلك، شهدنا تصاعدا محتدما في المواجهات – إلى حد يجعلني أتساءل عما تبقي من الإطار الذي أنشأه مجلس الأمن بموجب القرار 1701 (2006). شنت القوات الإسرائيلية غارات جوية بلا هوادة في جميع أنحاء لبنان، بما في ذلك على بيروت. اقترحت الولايات المتحدة وفرنسا، بتأييد من عدة دول أخرى، وقفا مؤقتا لإطلاق النار لإتاحة المجال لاستئناف المفاوضات. لكن إسرائيل رفضت هذا الاقتراح وكثفت من ضرباتها التي شملت قصف مقر حزب الله حيث قتل زعيمه. وواصل حزب الله هجماته بالصواريخ والقذائف على إسرائيل. وبالأمس قام الجيش الإسرائيلي بما وصفوه أنه توغلات محدودة في جنوب لبنان.

ولا يزال جنود حفظ السلام التابعين لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) في مواقعهم، ولا يزال علم الأمم المتحدة يرفرف على الرغم من طلب إسرائيل منهم الانتقال إلى مكان آخر. وأؤكد مجدداً تقديرنا العميق للأفراد العسكريين والمدنيين في اليونيفيل وللبلدان المساهمة بقوات. ويجب كفالة سلامة وأمن جميع موظفي الأمم المتحدة.

إن المدنيين يدفعون ثمنا باهظا، وهو أمر أدينه تماما. ومنذ أكتوبر/تشرين الأول الماضي، قُتل أكثر من 700 1 شخص في لبنان، من بينهم أكثر من 100 طفل و 194 امرأة. وقد تم تأكيد نزوح أكثر من 000 346 شخص من منازلهم، وتشير تقديرات الحكومة إلى

أن ذلك العدد يصل إلى مليون شخص. كما عبر 000 128 شخص آخر – سوريون ولبنانيون – إلى سورية. وحشدت الأمم المتحدة جميع قدراتها لتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة في لبنان، وأطلب من المجتمع الدولي تمويل ندائنا بالكامل. ومنذ 8 أكتوبر/تشرين الأول 2023، أسفرت هجمات حزب الله على إسرائيل عن مقتل 49 شخصاً، ونزوح أكثر من 000 60 شخص من ديارهم. من الضروري جدا تجنب نشوب حرب شاملة في لبنان، ما ستكون لها عواقب وخيمة ومدمرة.

أطلقت إيران بالأمس ما يقرب من 200 قذيفة تسيارية باتجاه إسرائيل. وذكرت أن ذلك جاء ردًا على مقتل حسن نصر الله وقائد الحرس الثوري الإيراني عباس نيلفورشان الأسبوع الماضي، وزعيم حركة حماس إسماعيل هنية في طهران في تموز/يوليه. واضطر الملايين من الناس في جميع أنحاء إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة إلى البحث عن مأوى. وقُتل شخص واحد جراء الغارات الإيرانية، وهو فلسطيني في الضفة الغربية المحتلة. وأدين مرة أخرى بشدة، كما فعلت فيما يتعلق بالهجوم الإيراني في نيسان/أبريل، وكما كان ينبغي أن يكون واضحاً بالأمس في سياق الإدانة التي أعربت عنها، الهجوم الصاروخي الضخم الذي شنته إيران على إسرائيل أمس. ومن المفارقات أن هذه الهجمات لا تفعل شيئا لدعم قضية الشعب الفلسطيني أو الحد من معاناته.

لقد مر عام تقريبا على الأعمال الإرهابية الفظيعة التي ارتكبتها حركة حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وعلى أخذ الرهائن. وشنت إسرائيل في غزة، منذ تشرين الأول/أكتوبر الماضي، أكثر الحملات العسكرية فتكاً وتدميراً في القطاع طوال سنوات عملي كأمين عام للأمم المتحدة. إن المعاناة التي يعيشها الشعب الفلسطيني في غزة تفوق الخيال.

وفي الوقت نفسه، يستمر الوضع في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، في التدهور، مع استمرار العمليات العسكرية الإسرائيلية وبناء المستوطنات وعمليات الإخلاء والاستيلاء على الأراضي وتكثيف هجمات المستوطنين، مما يقوض تدريجياً أي إمكانية لحل الدولتين. وفي الوقت نفسه، تستخدم الجماعات الفلسطينية المسلحة العنف أيضا. إذ واصلت حركة حماس إطلاق الصواريخ، وبالأمس تحديدا قُتل سبعة إسرائيليين في هجوم إرهابي في يافا.

إن أحداث الأسبوع الماضي والشهر المنصرم، بل وأحداث العام الماضي بشكل أو بآخر، توضح أن الوقت قد حان لوقف فوري لإطلاق النار في غزة، مع الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن وإيصال المساعدات الإنسانية بشكل فعال للفلسطينيين في غزة وإحراز تقدم لا رجعة فيه نحو حل الدولتين. لقد آن الأوان لوقف الأعمال القتالية في لبنان، والعمل الحقيقي من أجل التنفيذ الكامل للقرارين 1559 (2004) و 1701 (2006)، وتمهيد الطريق أمام الجهود الدبلوماسية من أجل سلام مستدام.

لقد حان الوقت لوقف الدورة المقززة للتصعيد الذي يتلوه تصعيد ويقود شعوب الشرق الأوسط مباشرة إلى الهاوية. إذ كان كل تصعيد بمثابة ذريعة للتصعيد التالي. يجب ألا نغفل أبدًا عن الخسائر الفادحة التي يخلفها الصراع المتنامي على المدنيين. لا يمكننا غض الطرف عن الانتهاكات المنهجية للقانون الدولي الإنساني. ويجب أن تتوقف دوامة العنف المتبادل المميتة. فالوقت ينفد.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر الأمين العام على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد دي ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الأمين العام على إحاطته، وأود أن أؤكد من جديد أنه يحظى بدعم فرنسا وثقتها التامة.

تدين فرنسا الهجمات بالقذائف التسيارية التي نفذتها إيران أمس ضد إسرائيل. تلتزم فرنسا بأمن إسرائيل وحشدت مواردها العسكرية في الشرق الأوسط لمواجهة التهديد الإيراني. وندعو إيران إلى الكف عن أي عمل قد يؤدي إلى مزيد من زعزعة الاستقرار واندلاع حرب إقليمية.

كما ندين الهجوم الإرهابي على المدنيين في يافا. تشدد فرنسا على ضرورة إنهاء التصعيد العسكري في المنطقة، الذي لا يعمل سوى على تفاقم حالة عدم الاستقرار وتكثيف انعدام الأمن، حيث يتحمل المدنيون بشكل رئيسي العبء الأكبر.

إن الحالة في لبنان خطيرة؛ إذ يتم تكثيف العمليات العسكرية. وقام الجيش الإسرائيلي بتوغلات برية داخل الأراضي اللبنانية، في انتهاك للسيادة اللبنانية؛ ويواصل حزب الله هجماته ضد إسرائيل. وكما أشار وزير الشؤون الأوروبية والخارجية، جان نويل بارو، خلال زيارته لبيروت في 30 أيلول/سبتمبر، فإن فرنسا تعارض أي عمليات برية إسرائيلية في لبنان وتدعو إلى وقف الهجمات العشوائية على المدنيين. وتدين فرنسا الغارات الجوية الإسرائيلية التي أودت بحياة عدد كبير من المدنيين، كما تدين فرنسا هجمات حزب الله ضد إسرائيل وسكانها. يجب أن يكون هناك وقف لإطلاق النار في لبنان في أقرب وقت ممكن.

وتدعو فرنسا الأطراف إلى التفاعل الفوري مع دعوة رئيس الجمهورية الفرنسية ورئيس الولايات المتحدة الأمريكية ومقترحاتهما التي قدماها بدعم من شركائنا، بهدف التوصل إلى وقف لإطلاق النار يمهد الطريق أمام تسوية دبلوماسية للنزاع. إن استعادة سيادة لبنان وسلامة أراضيه أمر بالغ الأهمية. وعندما يتعلق الأمر بجنوب لبنان، فإن الإطار واضح: يجب تنفيذ القرار 1701 (2006) بالكامل. وهذا القرار هو الإطار الذي قبل به لبنان وإسرائيل لتحقيق الاستقرار الدائم على طول الخط الأزرق وتوفير ضمانات الأمن لكلا البلدين. يجب أن يتمكن النازحون من العودة إلى ديارهم بأمان تام، في إسرائيل ولبنان.

تؤكد فرنسا من جديد التزامها تجاه قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وتثني على جهود معتمري الخوذ الزرق. وتقوم فرنسا بدورها الكامل من خلال مساهمتها بما يقرب من 700 جندي. يجب على جميع أطراف النزاع كفالة حماية أصحاب الخوذ الزرق. ومن واجبها القيام بذلك.

كما تشدد فرنسا على الحاجة إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار في غزة للسماح بالوصول الكامل للمساعدات الإنسانية إلى السكان، والإفراج الفوري عن جميع الرهائن واستئناف المفاوضات بهدف التنفيذ الفعال لحل الدولتين.

يجب حماية المدنيين، دائماً وفي كل مكان. وتؤكد فرنسا مجدداً على ضرورة احترام القانون الدولي الإنساني. وقد حان الوقت لكي يُظهر مجلس الأمن وحدة الصف ويكون له صوت واحد في الدعوة إلى وقف التصعيد في المنطقة. وتواصل فرنسا بالتعاون مع شركائها عملها في هذا الصدد.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر الأمين العام على إحاطته وبتأكيد دعمنا الكامل والقاطع له وللأمم المتحدة في سعيهما لمعالجة هذه الأزمة.

إن الأحداث التي وقعت هذا الأسبوع مقلقة للغاية. أطلق النظام الإيراني أمس أكثر من 200 قذيفة تسيارية على إسرائيل. وندين إدانة قاطعة هذا العمل العدواني الذي يصعّد من الوضع الخطير أصلاً. وكما قال رئيس وزراء بلدي أمس، فإن إسرائيل تحظى بدعمنا الكامل في ممارسة حقها في الدفاع عن نفسها ضد العدوان الإيراني.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء احتمال حدوث مزيد من التصعيد في لبنان والمنطقة. لقد كنا واضحين: يجب أن تتركز جميع جهودنا الآن على وقف دائرة العنف. ويجب على إيران وحلفائها في المنطقة ضبط النفس والتراجع عن حافة الهاوية. وكنا واضحين: لقد دعا وزير خارجية بلدي باستمرار إلى وقف إطلاق النار في لبنان، من جانب حزب الله اللبناني وإسرائيل، وتنفيذ خطة سياسية تتماشى مع القرار 1701 (2006). وقد كنا واضحين: في غزة، نحن بحاجة إلى وقف فوري لإطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن. وقد حث وزير خارجية بلدي كلاً من إسرائيل وحماس على الموافقة على اتفاق وقف إطلاق النار المطروح على الطاولة، واختيار السلام وإنهاء الفوضى. إن السلام، وليس الحرب، هو الخيار الشجاع. كما أنه الخيار الأفضل لضمان الاستقرار والأمن للإسرائيليين والفلسطينيين واللبنانيين والمنطقة ككل.

ما برح رئيس وزراء بلدي يعمل على نحو عاجل لحشد الدعم للتوصل لحل سياسي لهذه الأزمة. إن وقف إطلاق النار في لبنان

وغزة هو وحده الكفيل بإفساح المجال للاتفاق على خطة سياسية تتفق مع القرار 1701 (2006) وتسمح بعودة مستدامة للمدنيين النازحين، الإسرائيليين واللبنانيين، إلى ديارهم. وقد تعرض المدنيون الأبرياء في إسرائيل ولبنان بالفعل للتهجير من منازلهم لفترة أطول مما ينبغي حتى الآن. والطريقة الوحيدة لعودتهم هي من خلال إحلال سلام مستدام عبر الخط الأزرق. ويتسبب النزاع في لبنان بعواقب وخيمة على المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، ويقرّبنا من نشوب نزاع إقليمي أوسع نطاقاً.

لا يمكننا أن ندع لبنان يتحول إلى غزة أخرى. ومع تزايد الخسائر البشرية في صفوف المدنيين ونزوح مئات الآلاف من الأشخاص، يجب على جميع الأطراف بذل كل ما في وسعها لحماية المدنيين والاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني. إن توسيع نطاق النزاع ليس في مصلحة أحد. وستؤثر الإجراءات المتخذة الآن على جيل كامل. إنني أدعو جميع الأطراف الفاعلة إلى التراجع عن حافة الهاوية وإيجاد حل سياسي.

السيدة فرازير (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن وأن أشكر وفد سلوفينيا على قيادته في توجيه أعمالنا في أيلول/سبتمبر. كما أشكر الأمين العام على ملاحظاته. وأكرر دعمنا المستمر والثابت له وأشكره على قيادته المستمرة وعلى كونه بوصلتنا الأخلاقية أثناء توجيه المنظمة خلال هذه الأوقات الصعبة.

تؤيد مالطة الأمين العام في إدانة الأعمال العدائية المستمرة والتصعيدية في جميع أنحاء الشرق الأوسط. إن الحلقة المفرغة للعنف في الشرق الأوسط، التي ستؤدي حتماً إلى نزاع إقليمي، أمر مقلق للغاية. ولا بد من وقفها. إن الغارات المتكررة في جميع أنحاء لبنان، والعملية الإسرائيلية عبر الخط الأزرق، واستمرار حزب الله في إطلاق الصواريخ على إسرائيل، والهجمات الصاروخية الإيرانية الأخيرة على إسرائيل، إلى جانب استمرار الأطراف المعنية في نفس الخطاب والتهديدات بمواصلة تصعيد الأعمال العدائية، لا تؤدي إلا إلى تمهيد الطريق نحو مستقبل قاتم ومقفر للمنطقة بأسرها. وفي خضم أسوأ أزمة نزوح في تاريخ البلد، فإننا نشهد كارثة إنسانية أخرى من صنع الإنسان. لا يمكننا أن نصمت في ظل هذا التدهور. علاوة على ذلك، ندين بشدة الهجوم الصاروخي الذي شنته إيران أمس على إسرائيل. وندعو طهران إلى الوقف الفوري لهذه التصرفات التي لا تسهم إلا في توسيع شبكة التوترات المعقدة وتدفع المنطقة بأسرها إلى حافة الهاوية. كما ندين الهجوم الإرهابي الذي وقع في يافا أمس، والذي أسفر عن مقتل ستة مدنيين إسرائيليين وجرح تسعة آخرين.

إن الحرب بين إسرائيل وحماس والأزمة الإنسانية الناتجة عنها في غزة والأوضاع في أماكن أخرى في الضفة الغربية والقدس الشرقية هي جوهر الوضع المتفجر الذي نحن فيه الآن. وتلك هي العواقب المدمرة للنزاع الذي لا تحكمه قيود. إن هذه المعاناة الإنسانية هي الثمن الباهظ الذي يدفعه الناس في جميع أنحاء الشرق الأوسط بشكل يومي. ونشدد على أن القصف العشوائي وتدمير البنية التحتية المدنية والنزوح الجماعي هي انتهاكات للقانون الدولي. ويجب على جميع الأطراف التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وإعطاء الأولوية لحماية المدنيين. إلى جانب ذلك، نؤكد مرة أخرى على أن قرارات مجلس الأمن ملزمة قانوناً. ويجب احترامها وتنفيذها. وعلى طول الخط الأزرق، لن يتمكن النازحون من سكان إسرائيل ولبنان من العودة إلى ديارهم في سلام وأمن إلا من خلال التنفيذ الكامل للقرار 1701 (2006).

علاوة على ذلك، يجب أن يكون لبنان خالياً من الأسلحة التي تحتفظ بها الجماعات المسلحة الخارجة عن سلطة الدولة اللبنانية. ونشدد على ضرورة إنشاء منطقة خالية من أي أسلحة غير أسلحة الحكومة اللبنانية وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، بين الخط الأزرق ونهر الليطاني. ويجب أن تتوقف انتهاكات السلامة الإقليمية للبنان وسيادته، بما يشمل الغارات الجوية الإسرائيلية والتحليقات في سماء لبنان. إن التصعيد الدراماتيكي في لبنان سيبعدنا أكثر عن هذا الهدف.

كما تضطلع القوة المؤقتة في الأزمة الحالية بدور أساسي في تحقيق الاستقرار. إن سلامة وأمن قوات حفظ السلام التابعة للأمم

المتحدة أمر بالغ الأهمية. كما أننا ندعو جميع الأطراف، بصفتنا بلداً مساهماً بقوات، إلى حماية ودعم مهمة القوة المؤقتة التي تتسم بأهمية كبيرة. وفي غزة، نكرر دعوتنا إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار، والعودة الآمنة للرهائن إلى إسرائيل والتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونواصل دعم جميع المبادرات الدبلوماسية الرامية إلى خفض التصعيد في جميع أنحاء المنطقة، بما في ذلك الجهود التي يبذلها أعضاء المجلس.

ختاماً، تشهد المنطقة انزلاقاً نحو حرب شاملة، على الرغم من التحذيرات المستمرة منذ أشهر. يجب أن تنتهي رواية الحرب، ويجب أن تبدأ رواية السلام. والأهم من ذلك، يجب أن يتصرف المجلس بطريقة موحدة وحاسمة. لقد حان الوقت الآن للتحدث بصوت واحد والدعوة بشكل لا لبس فيه إلى إنهاء جميع الأعمال العدائية. إن شعوب الشرق الأوسط تنتظرنا. والعالم ينتظرنا.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): إننا نتطلع إلى العمل عن كثب معكم، سيدتي الرئيسة، خلال رئاستكم للمجلس هذا الشهر. كما أود أن أشكر الوفد السلوفيني على اختتام رئاسته خلال شهر أيلول/سبتمبر بنجاح. وأود أن أشكر الأمين العام غوتيريش على إحاطته اليوم.

لقد أطلقت قوات حرس الثورة الإسلامية الإيرانية (قوات الحرس الثوري) أمس حوالي 200 قذيفة تسيارية على إسرائيل. وللأسف، تأكد مقتل مدني فلسطيني في الضفة الغربية. وكانت نية إيران المعلنة هي الانتقام لمقتل اثنين من القادة الإرهابيين الذين تدعمهم قوات الحرس الثوري وقائد في تلك القوات من خلال إلحاق أضرار ووفيات كبيرة في إسرائيل. ولحسن الحظ، ومن خلال التنسيق الوثيق بين الولايات المتحدة وإسرائيل، فشلت إيران في تحقيق أهدافها. ولكن هذه النتيجة لا تقلل من حقيقة أن هذا الهجوم، الذي كان يهدف إلى التسبب في موت ودمار كبيرين، كان بمثابة تصعيد كبير من جانب إيران. ولا تنفي ضرورة اتخاذ إجراء فوري من المجلس. لقد آن أوان أن يتكلم المجلس بصوت واحد ويدين إيران لهجومها غير المبرر على دولة عضو أخرى. ولا يقل أهمية عن ذلك أن يُحمّل المجلس قوات الحرس الثوري التبعات الخطيرة لأفعالها.

وبالمعنى الواسع، كانت إيران متواطئة في هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 على إسرائيل – من خلال تمويلها وتدريبها ودعمها للجناح العسكري لحركة حماس وتزويده بالقدرات. وبعد هجوم حماس المروع، الذي نُفذ قبل عام تقريباً من اليوم، أرسلت الولايات المتحدة رسالة واضحة إلى إيران مفادها ألا تستغل الحالة بطرق قد تدفع المنطقة إلى حرب أوسع نطاقا. وتجاهلت قوات الحرس الثوري هذا التحذير بشكل صارخ ومتكرر من خلال تشجيع الحوثيين في اليمن على تعطيل الملاحة العالمية وشن هجمات ضد إسرائيل وتمكينهم من ذلك؛ ومن خلال دعم الجماعات المسلحة في سورية والعراق التي هاجمت مراراً وتكراراً القوات الأمريكية المنخرطة في القتال ضد تنظيم داعش؛ ومن خلال تسليح حزب الله وتشجيعه بعد أن اتخذ زعيمه السابق نصر الله قراراً في 7 تشرين الأول/أكتوبر بفتح جبهة شمالية ضد إسرائيل.

ما من شك في أن الدعم الإيراني للوكلاء الإقليميين ساهم بشكل مباشر في الأزمة في غزة ولبنان. وقوات الحرس الثوري، التي دأبت على الاستخفاف بقرارات المجلس وانتهاكها مراراً وتكراراً، في صميم الجهود التي تبذلها إيران منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر لبث الفوضى وتهديد الاستقرار الإقليمي. ولا أصدق أنني مضطر لقول ذلك، ولكنني سأفعل، لأن قوات الحرس الثوري وحلفاءها خرجوا إلى العلن ويروجون للدعاية: إن قرار إطلاق حوالي 200 قذيفة تسيارية على إسرائيل لم يكن دفاعياً بأي شكل من الأشكال. فلم تكن قوات الحرس الثوري تحمي إيران من تهديدات دولة عضو أخرى. بل كانت هذه القوات تتضامن مع حزب الله بعد مقتل نصر الله الذي كان يقود جماعة إرهابية تلطخت يداها بدماء آلاف الأمريكيين واللبنانيين والإسرائيليين.

ولعلي لا أجد مثالا أوضح على دعم الدولة للإرهاب من إطلاق قذائف تسيارية للانتقام لوفاة زعيم إرهابي. إنه عمل لا يمكن الدفاع عنه وغير مقبول. وتقع على عاتقنا مسؤولية جماعية، بوصفنا أعضاء

في مجلس الأمن، لفرض جزاءات إضافية على قوات الحرس الثوري لدعمه الإرهاب وانتهاكه العديد من قرارات المجلس. فما هي الرسالة التي سيبعث بها المجلس إذا جلس مكتوف الأيدي؟ أخشى أن الصمت والتقاعس لن يؤديا إلا إلى تشجيع تلك القوات على تكرار هجمات مثل التي شهدناها أمس وفي 13 نيسان/أبريل من هذا العام، مرة بعد أخرى.

إننا نجتمع في لحظة يزداد فيها خطر انجرار بلدان المنطقة إلى نزاع أوسع نطاقا. وذلك يشمل لبنان. وأدى القتال العنيف على مدار الأسبوع المنقضي إلى نزوح ما يقرب من مليون شخص، ونشعر بالحزن لمقتل العديد من المدنيين. وننوه أيضاً بدعوات إسرائيل المتكررة منذ ما يقرب من عام إلى التنفيذ الكامل للقرار 1701 (2006)، حتى في الوقت الذي أدت فيه هجمات حزب الله على طول الحدود الإسرائيلية – اللبنانية إلى نزوح سكان لبنانيين وحتى في الوقت الذي يمنع فيه حزب الله الحكومة اللبنانية من ممارسة سيادتها الكاملة على جانبها من الخط الأزرق.

ومن الجدير بالملاحظة أنه حتى في أعقاب الأحداث الأخيرة، لا تزال إسرائيل تطالب بالتنفيذ الكامل للقرار 1701 (2006). ولا يزال تحقيق هذه النتيجة من خلال العمل الدبلوماسي الشاق هو الأولوية الملحة بالنسبة للولايات المتحدة. واعتقادنا راسخ بأن الحل الدبلوماسي على طول الخط الأزرق، بما يتماشى مع القرار 1701 (2006)، يوفر السبيل الوحيد لتهدئة التوترات بشكل دائم ويتيح للمواطنين الإسرائيليين واللبنانيين العودة إلى ديارهم بأمن وأمان. وبينما نسعى لتحقيق هذا الحل الدبلوماسي، نكرر دعوتنا لجميع الأطراف إلى حماية المدنيين. ونؤكد أيضاً دعمنا لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (القوة المؤقتة) ونشدد على ضرورة أن تضمن جميع الأطراف أمن أفرادها.

ونحن ملتزمون أيضاً ببذل كل ما في وسعنا لإنهاء الحرب في غزة، حيث يجد المدنيون الفلسطينيون أنفسهم في مرمى نيران الحرب وحيث لا تزال هناك أزمة إنسانية خانقة. ولهذا السبب، نعمل على التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار مع الإفراج عن الرهائن، بما يتماشى مع القرار 2735 (2024). وينبغي أن تبعث أحداث الأسبوع المنقضي برسالة واضحة لا لبس فيها إلى قيادة حماس التي لا تزال تختبئ في الأنفاق تحت غزة: حزب الله وإيران لن ينقذاها.

إن السبيل الوحيد للمضي قدماً هو إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار. ويجب أن نضاعف جهودنا للتوصل إلى حلول دبلوماسية من شأنها كفالة سلامة الناس في جميع أنحاء المنطقة. وبينما نفعل ذلك، يجب ألا يكون هناك أي شك في أن الولايات المتحدة ستواصل دعم حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها ضد حزب الله وحماس والحوثيين وأي إرهابيين آخرين تدعمهم إيران. والطريقة التي تدافع بها إسرائيل عن نفسها مهمة بالطبع. وما فتئنا نوضح أنه يجب اتخاذ التدابير اللازمة لتقليل الإضرار بالمدنيين إلى أدنى حد.

وكما أكد الرئيس بايدن في أعقاب هجوم الأمس، فإن الولايات المتحدة تدعم إسرائيل بالكامل. وإجراءاتنا دفاعية في طابعها. وأود أن أوضح ما يلي: سيتحمل النظام الإيراني المسؤولية عن أفعاله. ونحذر بشدة من إقدام إيران – أو وكلائها – على أي عمل ضد الولايات المتحدة أو أي عمل آخر ضد إسرائيل.

إن لحظة الخطر الكبير هذه هي اختبار للمجلس. ومن الضروري أن ندين بشكل لا لبس فيه هجوم إيران وأن نطالبها بوقف دعمها للإرهاب في المنطقة. فالناس في إسرائيل وفي غزة والضفة الغربية ولبنان وفي جميع أنحاء المنطقة يستحقون سلاماً دائماً. وقد آن الأوان لأن يحاسب المجلس إيران على تأجيج نيران الحرب.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر سلوفينيا على قيادتها القديرة في رئاسة المجلس خلال شهر أيلول/سبتمبر. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة المجلس لشهر تشرين الأول/أكتوبر. وأعرب عن امتناني العميق للأمين العام على إحاطته اليوم وعلى جهوده الدؤوبة من أجل السلام في الشرق الأوسط.

إن هذه لحظة الحساب لمجلس الأمن. فقد انتهكت جميع الأطراف القرار 1701 (2006) على أرض الواقع. والحرب الإقليمية الأوسع نطاقاً، التي قد تجلب الدمار ليس للبنان والمنطقة فحسب، وإنما إلى

أبعد من حدودهما بكثير، تطرق بابنا على نحو خطير. وقوبلت دعواتنا المتكررة لضبط النفس بصورة عاجلة بالتجاهل. ويتهدد الخطر الآن الاستقرار الإقليمي ومصداقية المجلس على حد سواء.

ويجب ألا يكون هناك أي سوء فهم: إن هجمات حماس الوحشية في وضح النهار هي ما أدى إلى هذا التصعيد. ومع ذلك، لا تمنح أحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر ولا الرد الذي تلاها أي جهة فاعلة الحق في انتهاك المعايير والمؤسسات الدولية التي بنتها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على مدى عقود، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وقرارات مجلس الأمن والسيادة والسلامة الإقليمية اللتين نص عليهما ميثاق الأمم المتحدة. ويجب على مجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، أن يتحد ويتصرف.

إن هذه ليست مثل أي حالة أخرى. فمن الممكن أن يتسع نطاق النزاع ويتعمق ليشمل العديد من البلدان، دون قيود جغرافية واضحة، مع ما يترتب على ذلك من آثار بعيدة المدى على السياسة الدولية والاقتصاد وحتى على البشرية جمعاء. وهذا يتطلب أكثر من الإدانة السلبية. ويجب على مجلس الأمن أن يفعل شيئا مهما الآن لمنع الحالة من الانزلاق أكثر إلى الهاوية. إن علة وجود مجلس الأمن ذاتها على المحك هنا. وبالفعل، فقد حان الوقت الآن لأن يضع مجلس الأمن حدودا ينبغي ألا يتجاوزها أحد. ولا ينبغي إعطاء أي جهة فاعلة ضوءا أخضر للإفلات من العقاب أو تصريحا مطلقا للعمل خارج نطاق سيادة القانون. ولا يمكننا أن نتحمل أن نكون مشلولين بسبب الإحباط أو العجز.

أود أن أختتم بياني بالإعراب عن التأييد التام للبيان الذي أدلى به الأمين العام أمس وجاء فيه:

”أدين توسيع نطاق النزاع في الشرق الأوسط، مع التصعيد تلو الآخر. يجب أن يتوقف ذلك. ونحن قطعا بحاجة إلى وقف لإطلاق النار.“

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): سيدتي الرئيسة، اسمحوا لي أولا، بالنيابة عن السفير جبوغار وفريقنا بأكمله، أن أشكركم وأشكر سائر الأعضاء على كلماتهم الرقيقة وأن أهنئكِم وفريقكم على توليكم رئاسة المجلس لشهر تشرين الأول/أكتوبر. وأتمنى لكم كل التوفيق.

ونشكر الأمين العام على إحاطته.

خلال الأسبوعين الماضيين، التقينا عدة مرات لمناقشة الحالة في الشرق الأوسط. وقد أصبح من الواضح بشكل متزايد أن التصعيد الحالي يكتسب زخما خاصا به، بل وبات أكثر خطورة. وتجر أفعال وردود أفعال الجهات الفاعلة المعنية المنطقة بعيدا عن السلام وتقربها إلى حرب شاملة. ولا يمكن لأي طرف بمفرده أن يعفي نفسه من اللوم على الفوضى التي تتكشف. فقد أصبحت هذه الأزمة أزمة انتقام وثأر، حيث تغذي كل ضربة الضربة التي تليها. وأود أن أقول بوضوح: إن المنطقة بحاجة إلى وقف التصعيد فورا وبصورة كاملة. وليحدث ذلك، فإن ثمة حاجة ملحة لوقف إطلاق النار على جميع الجبهات.

وندين التصعيد الأخير في الشرق الأوسط. ويشمل ذلك الهجمات الإيرانية على إسرائيل. ويشمل الهجمات الإسرائيلية في لبنان والتصعيد بين حزب الله وإسرائيل. وندعو إسرائيل إلى إلغاء عمليتها البرية في جنوب لبنان. كما يشمل العملية العسكرية الإسرائيلية المتواصلة في غزة ويشمل الهجوم الإرهابي الذي وقع أمس في يافا. ونرى متشابهات مثيرة للقلق جدا – فالتصعيد من أي طرف لا يؤدي إلا إلى مزيد من العنف، وليس إلى الأمن أو السلام. ونريد التأكيد على أن المزيد من العنف لا يمكن أن يجلب المزيد من الاستقرار والأمن في المنطقة أو خارجها. والحرب ليست حلا للمشاكل في الشرق الأوسط. ولا يوجد حل عسكري للأزمة. وندعو جميع البلدان والجهات الفاعلة إلى التحلي بضبط النفس. ويجب على كل من لديه نفوذ أن يمارسه.

ونقول لإسرائيل وإيران وحزب الله وحماس والحوثيين وغيرهم: يجب أن تتوقف دائرة العنف؛ ويجب أن تتوقف الأعمال الانتقامية والإجراءات التصعيدية.

وندعو جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ولا بد من احترام

القانون الدولي والامتثال له. ويجب كفالة حماية المدنيين في جميع الأوقات. ,نشعر بالهلع إزاء تأثير التصعيد في لبنان على المدنيين وندين سقوط هذا العدد الكبير من الضحايا المدنيين. وسيشكل النزوح الجماعي في لبنان ضغطا إضافيا على البلد الذي يواجه بالفعل العديد من التحديات. وبالمثل، فإن تكثيف النزاع لن يعيد آلاف الإسرائيليين النازحين إلى ديارهم. ويجب ألا ننسى أن جميع سكان غزة يتعرضون للتهجير المتكرر.

هناك حاجة ماسة لإعادة الالتزام بالقرار 1701 (2006) وتنفيذه بالكامل. ويجب أن يقف المجلس متحدا في دعوته إلى وقف التصعيد ووقف إطلاق النار. ونكرر دعوتنا إلى ضمان سلامة وأمن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في جميع الأوقات. كما نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن دعمنا الكامل لعمل الأمم المتحدة وأمينها العام في هذه الأزمة. ونناشد إسرائيل إعادة النظر في إعلان اليوم.

لقد حان الوقت لتعزيز دور الدبلوماسية ولإعطاء الأولوية للسلام. ونؤيد جميع المبادرات التي يمكن أن تحقق الاستقرار من أجل السلام. ومفاوضات وقف إطلاق النار المتعلقة بلبنان وغزة ضرورية تماما. ونؤكد أن المجلس يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. وتقف المنطقة على حافة الهاوية. ونحن على بعد خطوة واحدة من حرب شاملة لا تهدد المنطقة فحسب، بل تهدد السلام والاستقرار العالميين. وعلى مر التاريخ المعقد للشرق الأوسط، بذل المجلس محاولات عديدة لتحمل مسؤوليته. ويقع على عاتقنا الآن، نحن البلدان الـ 15 الجالسين حول هذه الطاولة، أن نتحد وندعو إلى وقف شامل لإطلاق النار.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشيد بسلوفينيا على رئاستها المتميزة للمجلس خلال الشهر الماضي. كما أهنئ سويسرا على توليها الرئاسة لهذا الشهر وأؤكد لها دعم الجزائر الكامل.

وأعبر عن خالص الامتنان للسيد أنطونيو غوتيريش على إحاطته الشاملة وأعرب عن تضامن الجزائر الكامل مع الأمين العام وإعجابها به ودعمها له بعد القرار الذي لا يُصدق لسلطات الاحتلال الإسرائيلي بإعلانه شخصا غير مرغوب فيه. ويبين ذلك القرار ازدراء واضحاً لمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره. وبالنسبة للسلطات الإسرائيلية، لا توجد رواية ولا حقيقة إلا روايتها هي وحقيقتها هي.

تمثل هذه الجلسة المرة الثالثة خلال أسبوع واحد التي نستمع فيها إلى الأمين العام بشأن الشرق الأوسط. وهذه شهادة على خطورة الحالة. فنحن نقف بشكل خطير على أعتاب مواجهة إقليمية في ظل تصاعد التوترات يوميا.

وازداد الوضع تدهورا بسبب العدوان الإسرائيلي على لبنان، بدءا باستهداف الأجهزة الإلكترونية المدنية وانتهاء بالقصف العشوائي والغزو البري. ويدل ذلك على استخفاف صارخ بحياة البشر وهو انتهاك سافر للقانون الدولي الإنساني.

في أعقاب الهجمات التي فجرت أجهزة إلكترونية مدنية، اجتمع مجلس الأمن بناء على طلب الجزائر (انظر S/PV.9730). وسعينا إلى أن يبعث المجلس برسالة واضحة وبسيطة – نداء من أجل وقف التصعيد فورا. وللأسف، فشل المجلس في تلك المحاولة.

وأدى عجز مجلس الأمن عن التصرف إلى خسائر فادحة. في الفترة ما بين 17 و 25 أيلول/سبتمبر، قتل الجيش الإسرائيلي أكثر من 000 1 شخص في لبنان، بما في ذلك 87 طفلاً و 156 امرأة، بينما شرد مليون لبناني في أكبر عملية نزوح جماعي من هذا البلد. لقد منح تقاعسنا فعليا إسرائيل، في ظل مبدأ الحق في الدفاع عن النفس، تفويضا مطلقا لمواصلة هجماتها في غزة والضفة الغربية والتصعيد ضد لبنان ومواصلة أجندة الموت والدمار الدموية. إننا نسمع الآن خطابا جديدا غريبا عن "خفض التصعيد بالتصعيد". وهذا يمثل مغالطة خطيرة: فالتصعيد يولد حتما مزيدا من التصعيد لسنوات قادمة. وقد أدى تصاعد العنف إلى عرقلة الجهود المبذولة لتنفيذ القرار 2735 (2024) وقوّض بشدة أي احتمال للتهدئة في لبنان والمنطقة ككل.

يجب على مجلس الأمن أن يتصرف بعزيمة أكبر إذا ما أراد أن يكون ذا شأن، أو ببساطة أن يكون ذا مصداقية. وباعتبار المجلس أعلى سلطة مسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين، فمن غير

المقبول أن يتم تجاهل قراراته، بما في ذلك القرار 2735 (2024)، بشكل صارخ. فإسرائيل ليست فوق القانون، وعلينا أن نحاسبها. إننا بحاجة إلى حلول – حلول ملموسة وقابلة للتنفيذ – ولا مزيد من الخطابات الرنانة التي لا تفيد أحدا.

وفي حين أنه يجب ألا نسمح للتصعيد في لبنان أن يلقي بضلاله على المأساة المستمرة في غزة، يبدو أن البعض أصبح غير مبالٍ بمحنة أهل غزة. ويجب أن يبدأ أي جهد لمعالجة التصعيد الأوسع نطاقا في المنطقة بوقف العدوان الوحشي على غزة. إننا بحاجة إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة. إذ يسعى الجميع، باستثناء المحتل الإسرائيلي، إلى إنهاء دوامة العنف ويعملون على تحقيق هذه الغاية. إلى متى سيبقى المجتمع الدولي عاجزاً أمام استخفاف إسرائيل به؟ وإلى متى سنظل نتقاعس عن تنفيذ القرار 1701 (2006) تنفيذا كاملا، لا سيما الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية، وهو شرط أساسي لاستقرار لبنان؟

إن الشرق الأوسط بحاجة ماسة إلى تضافر جهودنا جميعاً لإيجاد حل دائم ومستدام لأزمته. وتطالب الحلول بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في لبنان وسورية، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

السيد فرناندیز (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أهنئ سويسرا على توليها رئاسة مجلس الأمن في شهر تشرين الأول/أكتوبر الحافل جدا بالتحديات. ونتعهد لها بتقديم دعمنا الكامل. كما نشكر سلوفينيا على رئاستها الناجحة في شهر أيلول/سبتمبر.

ونزجي الشكر للأمين العام للأمم المتحدة، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، على أفكاره الثاقبة بشأن هذه المسألة المثيرة للقلق العميق.

لا يزال الشرق الأوسط منطقة ديناميكيات جيوسياسية مكثفة ومعقدة، تشكلت بفعل الإرث التاريخي وصراعات القوى والعلاقات المعقدة فيما بين مختلف الدول والجهات من غير الدول، وهي تحدد بشكل كبير المشهد في المنطقة. لا تزال قضية فلسطين – وهي قضية مركزية وذات تأثير عميق – تؤثر على العلاقات الدبلوماسية والمصالح الاستراتيجية، ليس داخل المنطقة فحسب، بل على الصعيد العالمي أيضا. ويظل الصراع الدائر والسعي إلى حل الدولتين محوريين في المناقشات حول السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

وفي خضم الضربات الإسرائيلية المتواصلة في غزة وبيروت وغيرهما، أطلقت إيران مؤخرا قذائف تسيارية على إسرائيل، مما يمثل تصعيدا حادا في التوترات الإقليمية. وقد ورد أن هذا الإجراء جاء رداً على مقتل زعيمي حزب الله وحماس في الآونة الأخيرة في غارات جوية إسرائيلية. وتزيد هذه الأعمال العسكرية من تفاقم التوترات الإقليمية السائدة، وقد تؤدي بالفعل إلى نشوب مزيد من النزاعات التي تشمل بلدانا أخرى، مع ما قد يترتب على ذلك من آثار غير معقولة.

وفي هذا السياق، نشير إلى أنه خلال المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين، أعرب قادة العالم عن قلقهم العميق إزاء تصاعد الصراع في غزة واحتمال امتداده إلى لبنان. وقد حثّ كل من الأمين العام ورئيس الجمعية العامة إسرائيل على وقف الأعمال القتالية والسعي إلى حل دبلوماسي لمنع تحول لبنان إلى منطقة نزاع أخرى مثل غزة.

قبل ستة أشهر بالتحديد في هذه القاعة، أعربنا عن مخاوف جدية من أن تؤدي الهجمات الانتقامية المستمرة بين إسرائيل وإيران إلى تصعيد التوترات الإقليمية بشكل كبير وربما تؤدي إلى حرب شاملة بين إسرائيل وإيران. وللأسف، فإن ذلك يتحول الآن وبسرعة إلى واقع محزن. وترسم هذه الهجمات الانتقامية ملامح السياسات الخارجية والاستراتيجيات الأمنية لدول المنطقة وحلفائها من خارج المنطقة. وفي الوقت الذي نعترف فيه بحق الدول في الدفاع عن النفس، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، فإننا نعرب عن قلقنا العميق إزاء الضربات الإيرانية مؤخرا. في ضوء الوضع السائد، بات من الضروري أن تلتزم جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك إسرائيل وإيران، التزاماً صارماً بالمعايير القانونية الدولية لمنع المزيد من المواجهة العسكرية والحفاظ على الاستقرار الإقليمي. ويجب على جميع الأطراف المعنية ممارسة ضبط النفس والتعامل مع الموقف بحكمة وتعقل. ويجب على المجلس أن يواصل مراقبة الوضع عن كثب

واتخاذ الإجراءات المناسبة لردع أي تهديدات إضافية، مع صون السلام والأمن الدوليين. علاوة على ذلك، يجب على المجلس أن يعمل بنشاط مع جميع الأطراف المعنية لمنع أي حسابات خاطئة يمكن أن تؤدي إلى نزاع أوسع نطاقاً في منطقة مضطربة أصلاً. وسيكون لتصعيد كهذا عواقب وخيمة على المدنيين الذين يعانون بالفعل في الأرض الفلسطينية المحتلة وسورية ولبنان وإسرائيل ومنطقة الشرق الأوسط الأوسع. في الواقع، يجب ألا ننسى التكاليف البشرية للنزاع المتفاقم.

إن الوضع السائد هو مصدر قلق كبير ويتطلب منا التفكير المتعمّق والعمل الفوري، لأنه يمثل واحدة من أشد الأزمات الإنسانية في عصرنا. ومع كل تصعيد، يخلّف النزاع المزيد من الضحايا والنزوح وتدمير البنية التحتية، مما يفاقم المأساة الإنسانية التي لا يمكن تصورها في جميع أنحاء مناطق النزاع. إن البحث عن حل مستدام في منطقة الشرق الأوسط له أهمية قصوى في منطقة الشرق الأوسط. إن الاستقرار في الشرق الأوسط أمر حيوي لأمن وتنمية جميع الدول في المنطقة، بما في ذلك إيران وإسرائيل. لذلك نكرر مناشدتنا المستمرة لأعضاء المجلس أن يضاعفوا جهودهم ونفوذهم من أجل تحقيق ذلك الهدف النبيل، مع الامتثال الكامل لجميع المعايير الدولية ذات الصلة، بما في ذلك القرارات والمقررات والصكوك الأخرى للأمم المتحدة. فلنسعَ جاهدين من أجل السلام والتفاهم والتعاون في الشرق الأوسط، واضعين في اعتبارنا حقيقة أن الاعتراف بالشواغل المشروعة لجميع الأطراف المعنية هو خطوة حاسمة نحو تعزيز الاستقرار والوئام في ظل التنوع.

السيدة رودريغيس – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أودّ أن أهنئ سويسرا على توليها الرئاسة وأن أشكر سلوفينيا على رئاستها الناجحة. كما أشكر الأمين العام على إحاطته الرصينة بشأن الوضع الملحّ والسريع التدهور في الشرق الأوسط، بما في ذلك لبنان، وأعرب عن دعم غيانا الكامل له، بما في ذلك جهوده الدؤوبة.

يتجه الوضع في الشرق الأوسط نحو كارثة أكبر. وتواصل إسرائيل توسيع نطاق عملياتها العسكرية لتشمل لبنان، بينما تواصل هجومها المكثف في غزة، ونحن نشهد الآن تصعيداً خطيراً في الهجمات بين إسرائيل وإيران. وفي خضم ردّ الضربة القاتلة بمثلها، تستمر التوترات في التصاعد على جبهات متعددة، والمنطقة بأكملها باتت عملياً كقنبلة موقوتة أمام أعيننا. تحث غيانا جميع الأطراف على التراجع وإنهاء جميع الأعمال العدائية على الفور. ويجب أن يعمل مجلس الأمن يداً واحدة منحازاً إلى السلام واحترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. يجب أن نعمل على تهدئة الوضع، ويجب حماية المدنيين على جميع الجبهات وفي جميع الأوقات.

عندما اجتمعنا في الأسبوع الماضي لمناقشة الوضع في لبنان (انظر S/PV.9733)، كان من الواضح لكل عضو في المجلس أن عواقب وخيمة يمكن أن تترتب على نزاع مسلح أوسع نطاقاً في ذلك البلد. ونجتمع اليوم وسط تقارير عن توغلات إسرائيلية برية داخل الأراضي اللبنانية ذات السيادة، في انتهاك للميثاق والقرار 1701 (2006) وفي أعقاب القصف الجوي القادم من جنوبي لبنان على قلب بيروت، مما أسفر عن سقوط أكثر من 000 1 قتيل في الأسبوعين الماضيين وحدهما، ناهيكم عن آلاف الجرحى والنازحين. إن غيانا تدعو إسرائيل إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب الميثاق ومجموعة النصوص الأوسع للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

ويجب تجنيب الشعب اللبناني أهوال حرب لم يصنعها ولم يخترها، خصوصاً وأن البلد لا تزال تكابد ظروفاً اقتصادية وسياسية صعبة. يجب على المجلس أن يتصرف لصالح السلام والأمن الدوليين لمنع وقوع المزيد من المآسي في لبنان وغزة وفي جميع أنحاء الشرق الأوسط.

وأود أن أختتم بثلاثة نداءات عاجلة.

أولاً، تهيب غيانا مجدداً بجميع الأطراف الوقف الفوري للأعمال العدائية والتقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، ولا سيما حماية المدنيين. يجب أن نكثف جهودنا من أجل وقف إطلاق النار في غزة ولبنان وفي كل جبهة عمليات أخرى. ويجب على المجلس أن يستخدم جميع الأدوات المتاحة له للمساهمة في التوصل إلى حل دبلوماسي والتنفيذ الكامل للقرار 1701 (2006)، الذي يوفر طريقاً واضحاً لحل هذا النزاع على نحو يكفل تمتع شعبي لبنان وإسرائيل بالسلام والأمن.

ثانياً، نناشد جميع الأطراف ضمان سلامة وأمن جميع موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني، بمن فيهم أولئك الملحقين بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (القوة المؤقتة). وكما هو الحال مع جميع موظفي الأمم المتحدة، فقد عملت القوة المؤقتة في ظل ظروف صعبة للغاية خلال العام الماضي، ومما لا شك فيه أن القوة المؤقتة قد أصبحت في وضع أكثر خطورة بكثير مع تصاعد الأعمال العدائية في منطقة عملياتها. يجب أن نعمل على ضمان أن تظل الظروف مواتية لممارسة القوة المؤقتة لولايتها الهامة.

ثالثاً، تدعو غيانا إلى تجديد الاستثمار في السلام بدلاً من العدوان. دعونا نمكّن الأول على حساب الثاني فيما نسعى جاهدين لإنقاذ الجيل الحالي من ويلات الحرب المستمرة. فلنعمل معاً كأعضاء في المجلس من أجل ملايين المدنيين الذين يدفعون أفدح الأثمان في هذه الحروب العبثية. إن العدالة والسلام يتطلبان منا ألا نفعل أقل من ذلك.

السيد يامازاكي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن امتناننا لسلوفينيا على رئاستها الناجحة في أيلول/سبتمبر وأن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم الرئاسة لشهر تشرين الأول/أكتوبر. ونعرب عن دعمنا الكامل لرئاستكم. كما أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الرصينة والهامة التي قدمها اليوم.

منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، شهد العالم دوامة غير معقولة من العنف في غزة والضفة الغربية ولبنان واليمن وسورية وغيرها. إن التطورات الأخيرة في لبنان مثيرة للقلق بشكل خاص. ويساورنا قلق بالغ إزاء العملية البرية التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي في لبنان. لا يمكننا التسامح مع أي تصعيد إضافي. وفي هذا السياق، تدعو اليابان مرة أخرى إلى وقف فوري لإطلاق النار بين إسرائيل وحزب الله. ويجب على جميع الأطراف إظهار التزامها المتجدد بالتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار 1701 (2006).

وتشيد اليابان بموظفي الأمم المتحدة وأفرادها في الميدان الذين يكرّسون أنفسهم لقضية أسمى في ظروف قاسية. ويجب كفالة أمنهم. إننا نشهد الآن الاحتياجات المتزايدة للمدنيين في لبنان الذين يواجهون بداية أزمة النزوح. لذلك تهيب اليابان مجدداً بجميع الأطراف اتخاذ جميع التدابير الفورية لمنع وقوع المزيد من الضحايا المدنيين والالتزام بالقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، لإعطاء الأولوية لحماية المدنيين وضمان وصول المساعدات الإنسانية.

إن التصعيد في لبنان سيجرّ الشرق الأوسط إلى نزاع أوسع نطاقاً، كما رأينا يوم أمس. يساور اليابان قلق بالغ إزاء الهجمات التي تشنها إيران على إسرائيل باستخدام القذائف التسيارية. وقد تسببت تلك الهجمات في زيادة تدهور الحالة الراهنة في الشرق الأوسط. وندين بشدة ذلك التصعيد. وقد أصدر الأمين العام بياناً أدان فيه اتساع رقعة النزاع في الشرق الأوسط، ونردد دعوته إلى وقف فوري لإطلاق النار.

عندما انعقد المجلس في نيسان/أبريل (انظر S/PV.9602) في أعقاب الهجوم الإيراني الواسع النطاق على إسرائيل، ذكر العديد منا أن ذلك يشكل تطوراً غير مسبوق. غير أننا رأينا ما كان في السابق لا مثيل له يحدث مرتين خلال الأشهر الستة الماضية. وذلك يدل بوضوح على أن الشرق الأوسط يسير في مسار خطير قد يؤدي إلى كارثة. ويجب علينا ألا ندع ذلك يحدث. وفي ذلك الصدد، تكرر اليابان دعوتها إلى جميع الأطراف لممارسة أقصى درجات ضبط النفس والعمل على وقف التصعيد وحماية المدنيين والعمل على تحقيق السلام من خلال الحوار والدبلوماسية. فلا المنطقة ولا العالم يسعهما تحمل نشوب حرب جديدة.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نهنئ سلوفينيا على إكمال رئاستها للمجلس في أيلول/سبتمبر، وهو ليس شهرا سهلا لأي رئاسة؛ كما نهنئ سويسرا على توليها رئاسة المجلس في تشرين الأول/أكتوبر.

ونشكر الأمين العام على تقييمه للحالة في الشرق الأوسط التي تفاقمت بشدة بسبب دوامة العنف غير المسبوقة في لبنان واتساع رقعة المواجهة لتشمل البلدان المجاورة في المنطقة. وقد أخذنا في الاعتبار أيضًا موقفي إسرائيل وإيران كما وردا في الرسالتين اللتين عُممتا بالأمس (S/2024/712 و S/2024/713).

إن منطقة الشرق الأوسط، للأسف، تغرق عملياً في حرب جديدة واسعة النطاق أمام أعيننا، بينما يقف مجلس الأمن متفرجاً بلا حول ولا قوة. فالعملية العسكرية الوحشية التي تشنها إسرائيل في غزة تستمر، على الرغم من مطالبة الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي بوضع حد لها. وكما هو متوقع، أدت دوامة العنف إلى تفاقم الحالة على طول الحدود بين لبنان وإسرائيل وفي اليمن والبحر الأحمر. ولكن، بدلًا من الاعتماد على الدبلوماسية، راهنت السلطات في القدس الغربية بشكل لا لبس فيه على استخدام القوة لمعالجة مخاوفها. وشركاؤهم الأمريكيون يخضعون لهم تمامًا، ويشلون مداولات مجلس الأمن.

ونتيجة لذلك، أصبح لبنان الضحية الجديدة للآلة العسكرية الإسرائيلية. فبعد القصف العنيف الذي تعرضت له المدن اللبنانية، شنت جارة لبنان الجنوبية عملية برية فيها. وعلاوة على ذلك، وبعد سلسلة من الاغتيالات السياسية، بما في ذلك اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية والأمين العام لحزب الله حسن نصر الله وعدد آخر من قادة الحركات المناهضة لإسرائيل، دخلت إيران التي كانت تبدي منذ شهرين ضبط نفس استثنائي في المواجهة.

لقد أعطتنا تصريحات زملائنا الغربيين انطباعاً بأن المشكلة الوحيدة المطروحة أمام المجلس اليوم هي كيفية الرد على الضربة الصاروخية الإيرانية. ومن الصعب تخيل الدور الذي يمكن توقع أن تضطلع به العملية الدبلوماسية عندما يُنظر إلى الحالة بتلك الطريقة. فهي تقدم كما لو أن كل شيء يحدث في فراغ وكأن شيئًا لا يحدث، أو لم يحدث بالفعل، في لبنان وغزة وسورية واليمن. غير أن شيئًا حدث بالفعل وأدى إلى دوامة جديدة وخطيرة للغاية في صراع الشرق الأوسط الآخذ في الاتساع.

إن روسيا تدين بحزم الاعتداء على لبنان وتدعو السلطات الإسرائيلية إلى التوقف فوراً عن استخدام القوة وسحب قواتها من الأراضي اللبنانية. فلا يوجد أي مبرر لسقوط المزيد من الضحايا المدنيين الذين يعدون بالفعل بالآلاف. ونعرب عن تضامننا مع قيادة وشعب البلد الصديق لبنان الذي يتعرض لعدوان مسلح. ونتقدم بخالص تعازينا القلبية لأسر وأصدقاء القتلى.

ونطالب بالتنفيذ الكامل والشامل للقرار 1701 (2006) الذي ينص على التزامات إسرائيل بوقف جميع العمليات العسكرية الهجومية وسحب قواتها المسلحة من جنوب لبنان وإنهاء احتلالها للأراضي اللبنانية والتزام حزب الله بسحب وحداته شمال نهر الليطاني. ويجب على الجانب الإسرائيلي أن يضمن بشكل صارم سلامة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان التي تواجه مخاطر عرضية بسبب التوغل الإسرائيلي. ونود التذكير بأن تعريض حياة وصحة أصحاب الخوذ الزرق للخطر قد يرقى إلى جريمة حرب.

كما ندين بشكل حاسم اغتيال حسن نصر الله. ونأسف لحقيقة أنه، من أجل القضاء عليه، ألقيت 80 قنبلة على حي سكني في العاصمة اللبنانية تزن كل منها طناً. ونتيجة لذلك، دُمرت ستة مبانٍ شاهقة. وفي ظل تلك العواقب، كيف يمكن اعتبار ذلك عملاً محدد الهدف؟ إن تلك التصفية السياسية محفوفة بعواقب وخيمة على لبنان والشرق الأوسط ككل. وأنا متأكد من أن القدس الغربية فهمت ذلك، لكنها قررت المضي قدمًا وتعمدت تصعيد الموقف. وذلك يعني أن الجانب الإسرائيلي يتحمل المسؤولية الكاملة عن التصعيد اللاحق وعواقبه، بما في ذلك العواقب على سكان إسرائيل.

يجب على مجلس الأمن، وفقاً لولايته بصون السلم والأمن الدوليين، أن يجبر إسرائيل على وقف الأعمال العدائية فورا. ومن واجبنا أيضًا أن نبذل قصارى جهدنا لتهيئة الظروف لتسوية سياسية ودبلوماسية. وفي ذلك السياق، نحيط علماً بالإشارة التي بعثت بها طهران بأنها لا ترغب في رؤية المزيد من دوامة المواجهة.

ظل مجلس الأمن يتعرض مؤخرا في كثير من الأحيان – ويبدو أن ذلك بوجه حق – لانتقادات متكررة لعدم وضعه حدا للعنف في منطقة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي. وفي نفس الوقت يدرك من يتابعون عملنا جيداً حقيقة أن 14 عضواً من أصل 15 في مجلس الأمن كانوا سيتخذون منذ فترة طويلة التدابير اللازمة لإجبار الأطراف على السلام، وبالتالي إنقاذ حياة آلاف الأبرياء من النساء والأطفال والشيوخ. وما كانت إسرائيل لتستطيع أن تتصرف بهذه الوقاحة وبهذا الاستخفاف بالقانون الدولي لولا الحماية غير المشروطة والشاملة التي

توفرها لها الولايات المتحدة. فقد استخدمت واشنطن بالفعل، من أجل مصلحة حليفتها في الشرق الأوسط، حق النقض في مجلس الأمن خمس مرات، ومنذ بداية شهر تموز/يوليه، تحاول واشنطن عمداً أن تخدعنا، مروجةً لـ "خطة بايدن" سيئة السمعة و "دبلوماسيتها الهادئة" للتوسط في صفقة بين حماس وإسرائيل. وبصراحة، كل ذلك يعطي الانطباع بأن واشنطن تجري مفاوضات الوساطة تلك مع نفسها.

لذلك، فإنه لأمر له دلالته الرمزية أن يصدر رئيس الوزراء الإسرائيلي من نيويورك الأمر بتصفية زعيم حزب الله، وبالتالي بدء جولة في غاية الخطورة من التصعيد الإقليمي، وجاء ذلك الأمر مباشرة بعد أن ألقى خطاباً عسكرياً بتشدد من على منبر الجمعية العامة. ذلك هو نوع "الثنائية المحبوكة جيدًا" التي نتعامل معها في الواقع. والمشكلة، بالطبع، ليست فقط في الدعم المعنوي والسياسي، بل في إمدادات الأسلحة التي تكلف بلايين الدولارات التي تواصل واشنطن تقديمها وكأن شيئاً لم يكن، وكأن 42 000 فلسطيني لم يُبادوا. وغني عن القول أن إسرائيل لا تحتاج إلى أي وساطة ومن المرجح أن تمضي في حملتها اللاإنسانية.

ونتيجة لذلك، فإن لهيب هذا الصراع الذي يلتهم كل شيء ينتشر على نطاق أوسع من أي وقت مضى، ليبتلع المزيد والمزيد من جيران إسرائيل في المنطقة. والوهم الأكبر والأخطر هنا هو أن تلك النار ستسلم منها إسرائيل. فتلك النار تلتهم حياة الرهائن الإسرائيليين. والقدس الغربية تتظاهر بأن ذلك كله جزء من خطتهم، بينما تظهر تجاهلًا تامًا للرأي العام في إسرائيل نفسها.

ومن الأوهام الخطيرة الأخرى أن إسرائيل، التي تمتلك تفوقًا عسكريًا كبيراً، تخطط للتعامل بمفردها مع الأزمة التي أثارتها. وقد أصبح واضحا على نحو متزايد أن القيادة الإسرائيلية تتطلع إلى إشعال صراع مباشر بين خصمها الإقليمي الرئيسي، إيران، والولايات المتحدة، وأنها لن تدخر جهدًا لتحقيق ذلك. ومن الصعب القول ما إذا كانت واشنطن تفهم ذلك، ولكن حتى الآن، استمر هذا العرض باتباع "السيناريو الإسرائيلي". وإذا ما وصل الصراع إلى نهايته، فإنه سيتصاعد إلى مستوى لا يمكن تصوره، مهددا ليس فقط الشرق الأوسط، بل العالم بأسره. ونحن مقتنعون بأن منع حدوث هذا السيناريو يصب في مصلحتنا المشتركة. وآمل أن يفيق زملاؤنا الأمريكيون أخيرا من غفوتهم ويدركوا تماما المسؤولية التي تقع على عاتقهم بصفتهم عضوا دائما في مجلس الأمن.

ونرى أن السبيل الوحيد للخروج من الحالة الراهنة في الشرق الأوسط هو استخدام مجموعة الأدوات الواسعة النطاق المتاحة للمجلس. وتمكّننا مجموعة الأدوات هذه من إنهاء النزاعات بفعالية وضمان تنفيذ قرارات مجلس الأمن الحالية. وستكون أي مبادرات أخرى بمثابة تدبير مؤقت للتخفيف من حدة المخاطر ولن تتسم بالفعالية. ولا نرى بديلاً عن إلزام أطراف النزاع بالتوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة، على أن يقترن بتبادل الرهائن والأسرى وضمان إمكانية وصول المساعدات الإنسانية إلى القطاع على نحو كامل وبلا عوائق. وسيساعد ذلك على إرساء الأساس لاستئناف المساعي الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية للقضية الفلسطينية على أساس معترف به دوليا مبني على حل الدولتين الذي ما فتئنا ندعو إليه جميعا. وأما التوجه الثاني لجهودنا فهو واضح أيضًا، وهو التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار في جنوب لبنان واتفاق جميع أطراف النزاع المباشرة أو غير المباشرة على عدم اللجوء إلى القوة والاستفزاز وخطاب الكراهية.

إن إعلان إسرائيل، حسبما أفادت الأنباء اليوم، عن أن الأمين العام شخص غير مرغوب فيه لديها أمر غير مسبوق وعمل من أعمال البلطجة تماما. إنه صفعة على الوجه ليس للأمم المتحدة فحسب، بل لنا جميعًا. وندعو أعضاء المجلس والدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الرد على هذا العمل المشين.

ونُذكّر بأن المجلس يملك مجموعة الأدوات اللازمة لمواجهة التحديات. والسؤال الوحيد هو ما إذا كانت لدينا الإرادة السياسية. إننا نملك الإرادة. فهل يملكها باقي أعضاء المجلس؟ ونحث الجميع على الرد على هذا السؤال في أقرب وقت ممكن.

السيد كانو (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): ينعقد مجلس الأمن في أصعب الظروف فيما يتعلق بالشرق الأوسط. ولكن أود أن أهنئكم

وسويسرا، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة المجلس وأن أؤكد لكم دعم سيراليون وتعاونها الكاملين. وبالمثل، نهنئ سلوفينيا ونثني على قيادتها الفعالة والممتازة للمجلس في شهر أيلول/سبتمبر بالغ الأهمية. كما أشكر معالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش على إحاطته الهامة حول الحالة المتصاعدة على نحو مأساوي. ويمكنه أن يعول على دعم سيراليون الكامل على الدوام.

يساور سيراليون بالغ القلق إزاء دورة التصعيد الخطيرة في الشرق الأوسط وما تشهده من هجمات انتقامية متصاعدة ومتبادلة شبيهة بالضرب المتبادل المستمر للكرة في لعبة تنس الطاولة بما يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك تطبيق المادة 51 منه، والتي لا يمكن أن تؤدي إلا إلى دمار مؤكد متبادل إذا لم يكن هناك وقف فوري للتصعيد.

وعلى الرغم من النداء القوي والحازم لوقف إطلاق النار الذي وجهه قادتنا أثناء المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين والدعوات المتكررة لأعضاء المجلس من أجل وقف إطلاق النار وضبط النفس، يجب أن يتضح للجميع أننا أمام نزاع إقليمي على عدة جبهات: في غزة؛ والعنف في الضفة الغربية؛ وفي لبنان حيث تُنتهك سيادته وسلامته الإقليمية؛ والهجمات الانتقامية بين إسرائيل وإيران؛ وكذلك مع الحوثيين في اليمن. ويساورنا بالغ القلق إزاء تصاعد العنف الذي أعقب الهجمات الشنيعة التي شنتها حماس يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 على المدنيين الإسرائيليين والتي أدنّاها باعتبارها أعمالا إرهابية.

ويقوم الرد الإسرائيلي في غزة على العقاب الجماعي وعمليات القصف على نطاق واسع والتجاهل الخطير للقانون الدولي الإنساني، مما أدى إلى معاناة هائلة للمدنيين وتدمير البنية التحتية المدنية الحيوية. وأُفيد قبل سويعات بأن 50 شخصًا قُتلوا في جنوب غزة. ولا يمكن نسيان غزة في ظل عدم تراجع معدل ووتيرة القتل حيث قُتل أكثر من 41 000 شخص وبعد أن نُسي القرار 2735 (2024) تماما تقريبا.

يجب أن تظل حماية المدنيين أولويتنا القصوى. وتشعر سيراليون بانزعاج بالغ إزاء التقارير عن الردود العسكرية غير المتناسبة واستهداف البنية التحتية المدنية وإنزال عقاب جماعي بالسكان في غزة. ونحث جميع الأطراف على احترام مبادئ التمييز والتناسب والضرورة على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي الإنساني. ولا يوجد ما يبرر استهداف المدنيين المتعمد أو تدمير البنية التحتية المدنية التي يعتمد عليها الناس للبقاء على قيد الحياة. ونواصل الدعوة إلى إتاحة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة بلا عوائق. فقد ترك الحصار والإغلاق المدنيين في حالة من الاحتياج الشديد للأغذية والمياه والإمدادات الطبية والخدمات الأساسية. ويجب التمكين من إيصال المساعدات الإنسانية إلى الأشخاص الذين يعانون وضمان سلامتهم والسماح بتدفق المعونة إليهم.

ويساورنا قلق بالغ إزاء الأحداث الأخيرة التي وقعت، بما فيها الهجمات في لبنان ومقتل أحد قادة حزب الله وما أُبلغ عنه من توغل بري إسرائيلي. وقد زادت هذه التطورات من خطر زعزعة الاستقرار الإقليمي وندعو جميع الجهات الفاعلة إلى ضبط النفس وتجنب المزيد من التصعيد والالتزام مجددا بالحوار والامتثال للقرار 1701 (2006). ونحث الأطراف على الامتثال لالتزاماتها فيما يتعلق بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وحماية حفظة السلام والمباني التابعة للأمم المتحدة.

ومن الواضح أن إسرائيل وحزب الله اليوم في حالة حرب. وما فتئت سيراليون تعرب عن قلقها إزاء حوادث تبادل إطلاق النار المتكررة عبر الخط الأزرق منذ أن أطلق حزب الله صواريخ على إسرائيل في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023 دون سابق استفزاز. ولئن اقتصرت حوادث تبادل إطلاق النار إلى حد كبير على المنطقة المجاورة مباشرة للخط الأزرق لفترة قصيرة، فقد لاحظنا تصعيدا تدريجيا على طول الخط الأزرق، وبشكل متزايد إلى ما وراء هذا الخط، مما تسبب في وقوع إصابات بين المدنيين وأضرار في البنية التحتية وتدمير الأراضي الزراعية ونزوح عشرات الآلاف من المدنيين.

ونبّه أعضاء المجلس، بما في ذلك سيراليون، إلى مخاطر سوء التقدير واندلاع حرب إقليمية مدمرة على نطاق أوسع نتيجة للنزاع بين إسرائيل وحماس. إن الشرق الأوسط اليوم في حالة حرب.

ونلاحظ إعلان إسرائيل عن قرار إعادة السكان النازحين وإعلان حزب الله بشأن وقف إطلاق النار في غزة. ونعرب عن بالغ قلقنا إزاء الخطاب الخطير المتعلق بتحقيق الأهداف العسكرية الخاصة بأطراف النزاع. وفي هذا الصدد، تكرر سيراليون التأكيد على أن العمل العسكري ليس أفضل مسار لتحقيق الأهداف المعلنة للأطراف. ولذلك، تدعو سيراليون الأطراف إلى استخدام القنوات الدبلوماسية، بما في ذلك المساعي الحميدة للأمم المتحدة، لتجنب المزيد من التصعيد والمخاطرة بشن حرب ستشمل أطرافا من خارج المنطقة. ويجب أن يتحد المجلس الآن في الدعوة إلى التنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القراران 1701 (2006) و 1559 (2004). ويجب أن توافق جميع الأطراف على وقف إطلاق النار توطئة لإعادة توطين السكان النازحين في جنوب لبنان وشمال إسرائيل سلميا.

وتؤكد رسالة مؤرخة 1 تشرين الأول/أكتوبر 2024 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لإيران لدى الأمم المتحدة ما شهدناه جميعاً كما ورد في وسائط الإعلام الإخبارية العالمية، ومفادها أن

”القوات المسلحة لجمهورية إيران الإسلامية شنت ... سلسلةً من الهجمات الصاروخية على أهداف عسكرية وأمنية تابعة للنظام الإسرائيلي.“ (S/2024/713).

وقد تعهدت القيادة الإسرائيلية بالمزيد من الانتقام. وتدين سيراليون جميع الهجمات التي تنتهك القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك إساءة تطبيق المادة 51 على نحو صارخ كما ذكرتُ سابقا.

ونؤيد الأمين العام في إدانته

”اتساع رقعة الصراع في الشرق الأوسط مع تصعيد تلو الآخر. هذا يجب أن يتوقف. نحن بحاجة ماسة إلى وقف لإطلاق النار.“

لا يمكن تمهيد الطريق إلى السلام بالعنف. ولا يمكن التوصل إلى حل مستدام إلا من خلال حوار حقيقي ودبلوماسي، مع معالجة الحقوق والشواغل المشروعة للأطراف المتنازعة، ولا سيما تطلعات الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي. ويشمل ذلك حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وحق إسرائيل في الأمن داخل حدودها المعترف بها.

وفي الختام، لا تزال سيراليون تدعو الأطراف إلى النظر في الآثار العالمية المترتبة على أعمالها والالتزام مجدداً بوقف الأعمال العدائية. ونحث مجلس الأمن على التصرف بحزم لوقف العنف؛ وإنفاذ وقف إطلاق النار والإفراج عن الرهائن والسجناء وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية؛ وكفالة المساءلة؛ والعمل على إيجاد حل عادل ودائم يحترم حقوق جميع الشعوب. دعونا ننهي احتلال فلسطين، كما دعت محكمة العدل الدولية، وننفذ حل الدولتين ونختار مستقبل السلام والاستقرار والكرامة لكل من فلسطين وإسرائيل. وتتمسك سيراليون بالتزامها بالسلام والعدالة والقانون الدولي.

السيد فو كونغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أهنئ سويسرا على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأشكر سلوفينيا على عملها في رئاسة المجلس في الشهر الماضي. وأشكر فرنسا على طلبها عقد هذه الجلسة الطارئة. كما أشكر الأمين العام غوتيريش على إحاطته. وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا دعم الصين الثابت لعمل الأمين العام. إن الصين تستنكر ادعاءات إسرائيل الواهية ضده.

خلال الأسبوعين الماضيين، ساءت الظروف بشدة في الشرق الأوسط، وفي لبنان على وجه الخصوص. في أعقاب التفجير المتزامن لآلاف من أجهزة الاتصال في لبنان عبر التحكم عن بُعد، شنت إسرائيل عدة جولات من الضربات الجوية واسعة النطاق في جنوب وشرق لبنان، وشنت أمس هجوماً برياً وتوغلاً عسكرياً في لبنان. كما شنت إسرائيل غارات جوية مكثفة على سورية. كما انتهت إيران من شن سلسلة من الهجمات الصاروخية على أهداف عسكرية وأمنية إسرائيلية وأرسلت رسالة إلى رئيس مجلس الأمن تشرح موقفها.

تعرب الصين عن مخاوفها العميقة وقلقها البالغ حيال الحالة الخطيرة القائمة واحتمالات تفاقمها. نحن ندعو إلى الاحترام الكامل لسيادة جميع الدول وأمنها وسلامة أراضيها، ونكرر معارضتنا لجميع الأعمال التي تنتهك المعايير الأساسية للعلاقات الدولية وندين جميع

أعمال العنف والهجمات ضد المدنيين. ونشاطر الأمم المتحدة موقفها بأن أي توغل إسرائيلي في لبنان ينتهك سيادته وسلامة أراضيه ويتعارض مع أحكام القرار 1701 (2006).

ظل نمط النزاعات العنيفة يتكرر في منطقة الشرق الأوسط منذ تشرين الأول/أكتوبر الماضي. متجاهلةً تماماً مناشدات المجتمع الدولي لوقف إطلاق النار فورا، تمضي إسرائيل بإصرار في عملياتها العسكرية، ما أسفر عن إطالة أمد النزاع واتساع رقعته. وفي الوقت الحالي، بات اندلاع حرب شاملة قاب قوسين أو أدنى. وأي تصريحات تحريضية وأعمال استفزازية في هذه المرحلة الحرجة بالغة الخطورة وقد تفضي بسهولة إلى تقديرات خاطئة وتداعيات متلاحقة، مما قد يؤجج الحالة ويخرجها تماما عن نطاق السيطرة. ونحث جميع الأطراف، ولا سيما إسرائيل، على ممارسة ضبط النفس والامتناع عن أي عمل من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من التصعيد في الحالة.

لقد نتج عن النزاع وضع إنساني كارثي لم نشهد له مثيلاً من قبل. وكما بات جلياً، صارت غزة جحيما مستعرا على الأرض. وفي خضم ذلك، شهد لبنان دماراً شاملاً للمرافق المدنية وسقط الآلاف ضحايا ونزح ما يربو على مليون شخص عن ديارهم، بينهم عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين. نناشد جميع أطراف النزاع احترام الخطوط الحمراء للقانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين بصورة فعالة. نحن ندعم جهود منظومة الأمم المتحدة للعمل الإنساني في اتخاذ خطوات عاجلة للتخفيف من حدة الحالة الإنسانية في فلسطين ولبنان. وتجدد الصين التأكيد على أهمية احترام حيادية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وضرورة ضمان أمن وسلامة حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة بشكل فعال. ويجب عدم استهداف أصول الأمم المتحدة وأفرادها بالهجمات المسلحة.

وتقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. وفي ظل الظروف الراهنة، يجب على المجلس اتخاذ إجراءات عاجلة والبقاء متحداً في المطالبة بوضوح ودون لبس بوقف فوري لإطلاق النار في غزة. يجب تهدئة الوضع اللبناني – الإسرائيلي لوقف دوامة العنف، ويجب بذل كل جهد ممكن لمنع استشراء القتال. ويجب علينا أن نحث الأطراف المعنية على العودة إلى مسار الحلول السياسية والدبلوماسية.

بينما يتأرجح الوضع الحالي على شفا الانهيار، فإن أي مماطلة ستكون عملاً غير مسؤول، وأي خطاب يغض الطرف عن مزيد من المغامرات العسكرية سيبعث برسالة خاطئة وقد يتسبب في عواقب وخيمة. نتطلع إلى أن تتخذ البلدان الكبرى المؤثرة نهجاً جاداً ومسؤولاً وأن تؤدي دوراً إيجابياً فعالاً لتفادي تفاقم الأوضاع.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أود أولا، السيدة الرئيسة، أن أهنئ وفدكم على توليكم رئاسة المجلس هذا الشهر وأن أؤكد لكم دعم بلدنا الكامل. كما أود أن أشكر سلوفينيا على قيادتها الممتازة للمجلس خلال شهر أيلول/سبتمبر. وأود أن أؤكد وأكرر دعم بلدي للعمل الذي يقوم به الأمين العام من أجل السلام، وكذلك الجهود التي تبذلها جميع وكالات الأمم المتحدة في هذا الصدد.

وأود أن أشكر فرنسا على طلبها عقد هذه الجلسة الطارئة لكي يتمكن المجلس من النظر في الحالة المتدهورة في لبنان وإسرائيل – والمستجدات الراهنة التي تضع منطقة الشرق الأوسط في موقف شديد الهشاشة. أشكر الأمين العام على إحاطته الجادة، وعلى مناشدته المجتمع الدولي حشد أكثر من 400 مليون دولار في المساعدات الإنسانية التي يحتاج إليها لبنان حاليا، وفوق كل شيء، على التزامه المستمر بخفض التصعيد في النزاع ووقف إطلاق النار.

علينا أن نبدأ بتذكر أننا على بعد خمسة أيام فقط من الذكرى السنوية الأولى لهجمات حماس الإرهابية الشنيعة وغير المبررة التي أدت إلى دوامة العنف الحالية في المنطقة. لا يمكن لحزب الله والجماعات المتطرفة الأخرى أن تستغل القضية الفلسطينية محاولة تبرير أعمالها الإرهابية عبثاً، مثل قتل الأطفال الذين كانوا يلعبون كرة القدم في مجدل شمس في تموز/يوليه الماضي.

تعترف الإكوادور بحق الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأصيل في الدفاع المشروع عن النفس عند التعرض لهجوم مسلح، وفق ما أقرته المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.

إن تصعيد العنف الذي وصف لنا، والذي يشمل القصف الجوي والتوغلات، وإطلاق الصواريخ، وإطلاق القذائف التسيارية والأعمال الإرهابية التي لا تزال تعرض حياة وسلامة المدنيين الأبرياء للخطر، يجب أن يتوقف. قُتل عشرات الآلاف من الأشخاص في غزة، من بينهم نساء وأطفال. يجب احترام القانون الإنساني. ويجب أن يتوفر للعاملين في المجال الإنساني كل التسهيلات اللازمة للقيام بعملهم. ويجب احترام حياتهم.

يجب على الدول المعنية والهيئات الإقليمية والمجتمع الدولي ككل استخدام كل استراتيجية دبلوماسية وسياسية ممكنة للتوصل إلى وقف للأعمال العدائية. وتقع هذه المسؤولية بشكل أساسي على عاتق الأطراف الأكثر تأثيراً على أطراف النزاع. لقد حان الوقت الآن لاتخاذ قرارات ملموسة تهدف إلى التوصل إلى اتفاقات تفضي إلى سلام دائم ومستدام. ويجب الامتثال للقرارات 1701 (2006) و 1559 (2004) و 2722 (2024) و 2735 (2024)، دون تأخير، لأن عدم الامتثال لها يشكل انتهاكًا للقانون الدولي.

يجب أن نتحاشى وقوع كارثة إنسانية أخرى، ويجب ألا نترك أي ذريعة لمن يضمرون مزيدا من العنف.

قال أورتيغا إي غاسيت،

”من الخطأ القول إن الظروف هي التي تحدد ما نكون عليه، بل على النقيض من ذلك، فالظروف هي المعضلة التي يجب أن نقرر في وجودها ما نحن عليه. فما نحن مطبوعين عليه هو العامل الحاسم في تشكيلنا“.

فلا يمكن للمسؤولية الجماعية لمجلس الأمن ولا السلام الذي يُعتبر أسمى قيمة للبشرية أن يخضعا لتوترات ومصالح الجغرافيا السياسية.

في الختام، أؤكد مجددا أن إكوادور تؤيد أي مبادرة ترمي إلى استعادة السلام واستدامته.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل سويسرا.

نشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

تشعر سويسرا بقلق بالغ إزاء التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط. منذ ما يقرب من عام، ما فتئنا نحذر من خطر نشوب حرب إقليمية، وهو أمر أصبح وشيك التحقق. وبالنظر إلى تعريض عدد لا يحصى من أرواح المدنيين للخطر، يتحتم على جميع الجهات الفاعلة في المنطقة أن توقف فورا الأعمال القتالية للتمكين من وقف التصعيد، وأن يضطلع المجلس بدوره بالكامل.

إن تزايد الأعمال القتالية بين إسرائيل وحزب الله، بما في ذلك الأنباء الواردة عن التوغلات البرية الإسرائيلية، وإطلاق إيران نحو 200 قذيفة تسيارية على الأراضي الإسرائيلية أمر غير مقبول. وينطبق الشيء نفسه على الهجمات التي يشنها الحوثيون والجماعات المسلحة الأخرى في المنطقة. ولا بد من الوقف الفوري لجميع تلك الهجمات.

تدين سويسرا دوامة العنف التي جرت في الأسابيع الأخيرة. إنها تعرض حياة المدنيين في جميع أنحاء المنطقة للخطر. لقد قُتل عشرات الآلاف من المدنيين، بمن فيهم عدد لا يحصى من الأطفال. وعدة ملايين من البشر أُرغموا على النزوح داخليا جراء الأعمال القتالية. ويدفع السكان المدنيون ثمنا باهظا للتصعيد العسكري في لبنان، وفي جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، وفي إسرائيل.

إن الحوار هو السبيل الوحيد لتفادي حرب إقليمية. وتؤيد سويسرا جميع الجهود الرامية إلى إيجاد حلول دبلوماسية تؤدي إلى إنهاء العنف فورا في جميع أنحاء المنطقة. ويجب على جميع الأطراف، وتلك التي لديها تأثير ونفوذ عليها، أن تظهر الآن أقصى درجات ضبط النفس.

تحض سويسرا جميع الأطراف على العمل ضمن الإطار الذي حدده القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. ويجب احترام سيادة جميع بلدان المنطقة وسلامتها الإقليمية.

وعلاوة على ذلك، إرادة المجلس واضحة – ويجب تنفيذ جميع قراراته. وينطبق ذلك على القرارات التي تطالب بوقف إطلاق النار في غزة وتدعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن. وينسحب هذا أيضا على القرارات المتعلقة بالأمن البحري في البحر الأحمر.

وبالمثل، نحث مرة أخرى على العودة إلى وقف الأعمال القتالية على جانبي الخط الأزرق، فضلا عن إعادة الالتزام الفوري بتنفيذ القرار 1701 (2006). وهذا القرار معترف به من قبل الجميع. إنه يحدد مسارا لإنهاء الأسباب الكامنة وراء الصراع وتمكين السكان في لبنان وإسرائيل من العيش في سلام وأمن.

يجب أن تحترم جميع الأطراف القانون الإنساني الدولي، في جميع الظروف وبغض النظر عن مشروعية استخدام القوة. ويشمل ذلك الامتثال الصارم للمبادئ المتعلقة بسير الأعمال القتالية، من قبيل التمييز بين المدنيين والمقاتلين، والتناسب والحيطة في الهجوم. وتدين سويسرا جميع انتهاكات القانون الدولي التي وقعت في الأيام الأخيرة، بما في ذلك الهجمات التسيارية التي شنتها إيران أمس على إسرائيل. وتدين سويسرا أيضا جميع انتهاكات القانون الإنساني الدولي وجميع أعمال العنف ضد المدنيين، كالأعمال الإرهابية التي وقعت أمس في يافا والهجمات المتزايدة التي يشنها المستوطنون في الضفة الغربية.

وتؤكد مجددا سويسرا للأمين العام تأييدها لعمل الأمم المتحدة ومساعيها الحميدة في المنطقة. وينطبق ذلك بصفة خاصة على قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، ومكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان. إن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، التي تساهم فيها سويسرا من خلال هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، تعمل حاليا في بيئة بالغة الخطورة لتخفيف حدة التوتر وكفالة الاتصال بين الطرفين. وتكرر سويسرا أيضا دعمها الكامل لعمل الأمين العام.

بالإضافة إلى ذلك، تقدم الأمم المتحدة حاليا، بالتعاون مع منظمات أخرى، المعونة الإنسانية لجميع المدنيين المحتاجين. ونكرر دعوتنا إلى حماية موظفي الأمم المتحدة، ولا سيما العاملين في المجال الإنساني وحفظ السلام.

ثمة حاجة ملحة إلى إنهاء معاناة السكان المدنيين وإعادة الحوار بغية إحلال السلام في المنطقة. إن مسؤولية مجلس الأمن المتحد في العمل من أجل السلام واضحة.

أستأنف مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

السيد هاشم (لبنان): السيدة الرئيسة، أود في البداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أشكر سلوفينيا أيضا على رئاستها للمجلس خلال شهر أيلول/سبتمبر. وأود أيضا أن أشكر فرنسا على طلبها عقد هذه الجلسة الطارئة، وأشكر الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش، على إحاطته الإعلامية وندائه. ونعرب عن تأييدنا الكامل له وما يقوم به.

نجتمع اليوم في مجلسكم الموقر، بينما منطقة الشرق الأوسط مشتعلة من كل حدب وصوب. فلا لبنان بخير، ولا غزة بخير. إذ أن الحشود الإسرائيلية العسكرية، وأرتال الدبابات والمصفحات على طول الحدود الجنوبية للبنان. إن الحكومة الإسرائيلية ومجلس الوزراء المنبثق عنها أقرّا الاجتياح البري للبنان، الذي بدأت طلائعه ليلة أمس. ويأتي ذلك بعد أحد عشر شهراً من العدوان البربري الهمجي الذي لم يوفرّ لا مدنيين، ولا أعيان مدنية، ولا عاملي إغاثة، ولا صحافيين، ولا أطفال، ولا نساء ولا مُسنيّن. فمنذ الثامن من تشرين الأول/أكتوبر 2023، قتلت إسرائيل وجرحت آلاف الأشخاص، في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، وانتهاك لكل الأعراف الدولية والمبادئ الإنسانية. لذلك كل ما تقوله إسرائيل عن عمليات عسكرية جراحية ومحدودة غير صحيح.

إن الأضرار هائلة في صفوف المدنيين وفي البنى التحتية المدنية. وما حصل في قرية عين الدلب خير دليل على ذلك. فقد استهدفت غارة إسرائيلية في 29 أيلول/سبتمبر مبنى سكنياً، متسببة بمجزرة أدتّ إلى سقوط إحدى وسبعين ضحية، من بين الضحايا عشرات النساء والأطفال، الذين دفُنوا في مقبرة جماعية. وتعيد هذه المأساة إلى الأذهان ذكرى المجازر الإسرائيلية السابقة خلال اجتياحاتها واعتداءاتها على لبنان، وخاصة مجزرة قانا في عامي 1996 ومجزرة عام 2006، مؤكّدة مرة تلوى الأخرى تجاهلها المُطلق للقانون الدولي، بالرغم من تكرار مناشدة أعضاء المجلس لها بصورة عامةً، وسويسرا بصورة خاصةً، الامتثال لالتزاماتها المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني.

لم يعد للكلام معنى ولا للشكاوى جدوى. فكم من مرة جئناكم إلى هذا المجلس وحذرنا من الوضع الكارثي على طول الحدود الجنوبية؟ وكم من مرة قمنا بدق ناقوس الخطر محذرين من تمدد الحرب ومن أن تصبح حربا إقليمية تشمل العديد من الجبهات؟ ومع ذلك، فإن ما يحدث اليوم من قتل وتهجير وتدمير أمر غير مقبول، ولا يمكن السكوت عنه وتجاهله. إن سياسة دفن الرؤوس في الرمال والخوف من المواجهة مع إسرائيل وردعها لم تعد مجدية. فأطفال جنوب لبنان والضاحية الجنوبية في بيروت ينامون في الشوارع؛ والأمهات يحملن أطفالهن فارات من أهوال الغارات الجوية والصواريخ الفائقة التدمير التي تستخدم ضد المدنيين

لقد كثفت إسرائيل من حدة عدوانها وجرائمها على لبنان والعاصمة بيروت. وفي 23 أيلول/سبتمبر وحده، شنت إسرائيل غارات جوية أودت بحياة 569 شخصا، من بينهم 50 طفلا و 94 امرأة، ناهيك عن اغتيال الأمين العام لحزب الله، سماحة السيد حسن نصر الله في 27 أيلول/ سبتمبر. على مر التاريخ، لم تُجمع الآراء على توصيف موحد لأي شخصية عسكرية، أو سياسية، أو ثورية. والتاريخ حافل بالأمثلة عن تلك الشخصيات، وينقسم مجلسكم هنا أيضا حيال التوصيف الصحيح. لكن ما يُجمع عليه الجميع أن مواجهة المحتل تتمثل في المقاومة.

كما قلنا مرارا وتكرارا في السابق، وكما قال دولة رئيس الحكومة في خطابه أمام هذا المجلس الأسبوع الماضي (انظر S/PV.9733))، وكما قال وزير خارجية لبنان مرارا وتكررا، فإن الشعب اللبناني وحكومته يرفضان الحرب؛ ويريدان تطبيق القرار 1701 (2006)، بكل أحكامه؛ ونشر الجيش اللبناني في الجنوب على طول الحدود البرية، بمؤازرة من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل). هذا هو الحل الوحيد لهذه الحرب العمياء وهذا العدوان الهمجي.

لقد أعربنا عن استعدادنا لتعزيز وجود الجيش في الجنوب، وأعلنت الحكومة عن فتح باب التطويع لتجنيد 1500 عنصر جديد التزاما منها بتطبيق القرار 1701 (2006). وفي هذا الصدد، أذكّر بأن لبنان سبق له وأن وافق على المبادرة الفرنسية – الأمريكية، التي وافقت عليها إسرائيل أيضا، ثم رفضتها، بل نسفتها بموجة من القتل والدمار غير مسبوقة من حيث الحجم والعنف. كما نؤكد الموقف الرسمي، الذي أدلى به رئيس الحكومة أمس، ومفاده: الموافقة على الالتزام بالنداء الذي صدر عن الرئيسين الأمريكي والفرنسي، والذي أيده عدد من الدول الشقيقة والصديقة؛ والتعهد بتطبيق كل النقاط التي وردت في البيان، ومنها وقف إطلاق النار فورا، من أجل بداية البحث في التطبيق الكامل للقرار 1701 (2006)؛ والترحيب بكل ما ورد في النداء والتعهد بتطبيقه على الفور؛ وفور وقف إطلاق النار، الاستعداد لإرسال الجيش اللبناني إلى المنطقة الواقعة جنوب نهر الليطاني لكي يضطلع بوظائفه على أكمل وجه، بالتنسيق مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل).

إننا اليوم نتجه أكثر فأكثر صوب حرب إقليمية مفتوحة وبدون ضوابط. ويظل الحل كامنا في العودة إلى الحلول السياسية القائمة على قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. فهذا الوضع مرشح للاستمرار ما دام القرار 1701 (2006) لم ينفذ تنفيذا كاملا، وما دام التركيز منصبا على فرض الحلول العسكرية بدلا من الحلول الدبلوماسية. وعلاوة على ذلك، فإن الوضع في فلسطين مرشح للاستمرار في التفاقم والتدهور، وزيادة القتل والدمار، ما لم تنفذ قرارات الأمم المتحدة، ولا سيما القرارات 2735 (2024) و 242 (1967) و 338 (1973)، بشأن الحل القائم على وجود دولتين وإقامة الدولة الفلسطينية. ومن هنا لا بد لمجلس الأمن بأكمله من أن يتحمل مسؤوليته عن منع الانفجار في الشرق الأوسط برمته والخروج من هذا النفق المظلم.

يواجه لبنان اليوم أزمة إنسانية غير مسبوقة، وهو بحاجة إلى مساعدات إنسانية عاجلة. فهي الدولة الوحيدة التي تستضيف مليوني نازح سوري و 000 500 لاجئ فلسطيني، وفي الوقت نفسه، لدينها ما يقرب من مليون نازح لبناني داخلي. وهذه سابقة يصعب تكرارها، وكنا قد نبهنا من خطر النزوح واللجوء. واليوم نشهد أزمة إنسانية، مع وجود مليون نازح داخلي، منهم الآلاف على قارعة الطريق، بدون طعام أو ماء أو دواء. ومن هنا لا بد من تقديم المساعدة لمواجهة تلك الكارثة.

وبالأمس، وبالتعاون مع الأمم المتحدة، أطلقنا نداء عاجلا لجمع مبلغ 426 مليون دولار استجابة لهذه الكارثة الإنسانية. لذلك نعرب عن الشكر لكل من ساهم في المساعدة من الدول الصديقة والشقيقة، وكذلك وكالات الأمم المتحدة، ونهيب بجميع الجهات الفاعلة وجميع الدول إلى المشاركة في المساعدة

تاريخنا مع إسرائيل تخلله اجتياحات متعددة، في الأعوام 1978 و 1982 و 2006. وكل هذه الاجتياحات والاحتلالات التي نجم عنها دمار كبير وقتل آلاف المدنيين انتهت جميعها باندحار إسرائيل وانسحابها وتراجعها. والاجتياح اليوم ستكون نتيجته كما هي، هزيمة أخرى تضاف إلى سجل إسرائيل مع لبنان. فأرض الجنوب تعرف أبنائها وأهلنا في الجنوب متجذرون في أرضهم، وشجرة الزيتون التي أحرقتموها بالفوسفور الأبيض سوف تنبت وتزهر وتثمر من جديد. فهذه الأرض الطاهرة سوف تلفظ كل محتل مهما طال زمن احتلاله.

إن لبنان اليوم عالق بين مطرقة آلة التدمير الإسرائيلية وطموحات البعض في المنطقة، واللبنانيون يرفضون هذه المعادلة القاسية. لبنان يستحق الحياة، أجل لبنان واللبنانيون يستحقون الحياة.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد دانون (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): الليلة الماضية شن النظام الإيراني هجوما متعمدا على 10 ملايين مدني ينتمون إلى كل الأديان – يهود ومسلمون ومسيحيون – رجال ونساء وأطفال. وفي عمل عدواني غير مسبوق، أطلقت إيران ما يقرب من 200 قذيفة تسيارية، مما أجبر ملايين الأشخاص على التوجه إلى الملاجئ. لم يرَ أحد هذه المشاهد منذ الهجوم الخاطف على لندن. كانت تلك محاولة متعمدة لضرب صميم مجتمعنا، حيث استهدفت أقدس الأماكن في إسرائيل – الأماكن المقدسة والمساجد والمعابد اليهودية والكنائس. إذ أنه بالنسبة لإيران، لا توجد أرض مقدسة، ولا قدسية للحياة تستحق الحماية. ولكن حتى قبل أن تنطلق القذائف، بدأ سفك الدماء بالفعل. وقبل دقائق فقط من الهجوم، فتح الإرهابيون الفلسطينيون النار على المدنيين، وقتلوا سبعة أشخاص أبرياء – شابات وأمهات يحمين أطفالهن، وسائحات. تلك هي الحقيقة التي نواجهها كل يوم – الإرهاب على حدودنا، والقذائف في سماء منطقتنا، والرصاص في شوارعنا.

يجب على المجلس أن يتفهم الحالة التي تجبر إسرائيل على العيش في ظلها. نحن نتعرض للهجوم. لم يكن ذلك مجرد تصعيد، بل كان هجوما مباشرا على وجودنا ذاته. كان العالم يراقب بصمت إيران وهي تمول وتوجه الهجمات التي وقعت علينا خلال العام الماضي. وما برحت لعقود، تعمل على تسليح وتدريب وكلائها، بينما ظل المجتمع الدولي صامتا. لم يؤدِ الصمت ولا الدعوات الروتينية إلى وقف التصعيد بل أدى فقط إلى تشجيع إيران، وكانت النتيجة هجوم الليلة الماضية. والآن يجب على العالم أن يكثف جهوده. ويجب على إيران أن تدفع ثمنا باهظا لهذا الهجوم. وأي شيء أقل من ذلك إنما هو تواطؤ.

ويجب ألا ينخدع الأعضاء بأن الدفاعات الجوية الإسرائيلية حققت ما يقرب من المعجزات الليلة الماضية، وأنقذت أرواحا لا حصر لها، وعلى نحو يفوق التصور. كذلك نقدر لشركائنا مساعدتهم في صد الهجوم الإيراني. إن فشل إيران لا يقلل من الشر الذي تنطوي عليه أفعالها ونواياها. إن ما شهدناه لم يكن أقل من شر خالص مطلق له العنان. كان ذلك أكبر هجوم صاروخي في تاريخ إسرائيل. لقد أطلقت علنا مئات الصواريخ على المناطق المدنية. اليوم أُزيل القناع وأصبح شرها مكشوفا الآن كي يراه العالم بأسره. لقد كشف نظام آية الله عن وجهه الحقيقي، ليس فقط لكونه الراعي الأكبر للإرهاب في العالم، بل بوصفه معتديا مباشرا نشطا.

وتسلح إيران منذ سنوات أنظمة إرهابية واستبدادية. ونعلم جميعاً أن أسلحتهم مسؤولة عن مقتل عدد لا يحصى من المدنيين الأبرياء في جميع أنحاء العالم. فمن مناطق الحرب في أوروبا إلى الهجمات الإرهابية في الشرق الأوسط، ومن السفارات في أمريكا اللاتينية إلى الهجمات على أفراد الولايات المتحدة، لا يوجد ركن من أركان العالم لا يمكن العثور فيه على بصمات إيران الملطخة بالدماء. فهي ليست عدوة إسرائيل فحسب، بل عدوة لجميع الأمم المتحضرة وعدوة لشعبها الذي تضطهده بوحشية وعدوة لجميع الأمم التي تعمل على زعزعة استقرارها.

وحتى الآن، فقد ظلت وإلى حد كبير تعمل في الظل، مستخدمة جميع وكلائها – حزب الله وحماس والحوثيين – لتنفيذ أعمالها القذرة. ولكن في الليلة الماضية سقط هذا القناع – القناع الذي يرتديه قادتها في هذه القاعات تحديدا. فلم تعد إيران تختبئ وراء وكلائها. وقد خرجت بفخر إلى العلن بوصفها مهندس الفوضى والدمار ويمكن للعالم الآن أن يرى وجهها الحقيقي. لقد شنت إيران أكبر هجوم بالقذائف التسيارية في التاريخ، مبررة ذلك بأنه انتقام لتصفية حسن نصر الله. كان هذا هو السبب. وقد تخلت بذلك عن أي إنكار وأعلنت المسؤولية الكاملة عن أفعال حزب الله. قالت إيران إن هذا هو سبب الهجوم. كان ذلك بسبب ما حدث لحسن نصر الله. باختصار، تعترف إيران اليوم بالمسؤولية عن أفعال حزب الله.

وأود أن أذكّر جميع أعضاء المجلس ببعض جرائم حزب الله ضد العالم. في عام 1983، فجّر ثكنات تابعة للولايات المتحدة في بيروت، مما أسفر عن مقتل 241 من جنود الولايات المتحدة. وفي العام نفسه، فجر الحزب سفارة الولايات المتحدة في بيروت، مما أسفر عن مقتل 63 شخصاً. وفي عام 1992، فجر السفارة الإسرائيلية في بوينس آيرس، مما أسفر عن مقتل 29 شخصاً وإصابة 242 آخرين. وبعد ذلك بعامين، وفي نفس المكان – بوينس آيرس، فجر مركزاً للجالية اليهودية، مما أسفر عن مقتل 85 شخصاً وإصابة أكثر من 300. وقبل 11 أيلول/سبتمبر 2001، كان حزب الله مسؤولاً عن مقتل أمريكيين أكثر من أي منظمة إرهابية أخرى، ناهيك عن آلاف اللبنانيين والسوريين الذين قتلهم بوحشية على مذبح أسياده المستبدين.

وعلى مدار العام الماضي وحده، منذ 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أطلق حزب الله أكثر من 000 9 قذيفة وصاروخا وأكثر من 000 1 صاروخ موجه مضاد للدبابات ومئات الطائرات المسيرة الهجومية التي حولت أكثر من 000 70 من المدنيين الإسرائيليين إلى لاجئين في بلدهم. وطوال ذلك الوقت، كان يحاول التسلل إلى مجتمعاتنا المحلية لارتكاب مذبحة على غرار مذبحة 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023. ويقف النظام الإيراني وراء كل جريمة قتل وكل عملية إطلاق صواريخ وكل مؤامرة.

أود أن أقول بوضوح: إسرائيل ستدافع عن نفسها. وسنتصرف. واسمحوا لي أن أؤكد لمجلس الأمن أن العواقب التي ستواجهها إيران بسبب أفعالها ستكون أكبر بكثير مما يمكن أن تتخيله. وأود أن أسأل المجلس والعالم بأسره: كيف سيكون رد فعل أي منهم إذا واجه هجوما كهذا؟ ما الذي يمكن أن تفعله أي دولة في حال انهمار مئات القذائف التسيارية على مدنييها ومدنها وأماكن عبادتها؟ إن حجم الهجوم لا يمكن تخيله، ومع ذلك فإن إيران مصممة على تصعيد الموقف أكثر من ذلك. وهذا ليس تهديداً لإسرائيل فحسب، بل تهديداً للعالم أجمع.

سندافع عن شعبنا وسيكون ردنا سريعاً وحاسماً. وسيواجه أولئك الذين يهاجموننا عواقب وخيمة. وسنرد بقوة على كل قذيفة تُطلق. وعلى مدى أسابيع، جلستُ في مجلس الأمن أحذر من التهديد المتزايد الذي تشكله إيران وأحث أعضاء المجلس على اتخاذ إجراءات حاسمة ضد هذا النظام. وحذرت من أن رغبة إيران في الهيمنة لن تتوقف عند حدود إسرائيل. ولكن تقاعس المجلس شجعها، وتساقط القذائف الآن على إسرائيل هو النتيجة المباشرة لهذا التقاعس عن العمل. لقد انتهى وقت التراخي. وتخلّى النظام الإيراني عن كل أشكال الإنكار. ولم يعد محرك الدمى الصامت. إنه معتدٍ متعطش للدماء، يتلذذ بعنفه وبما يخلفه من دمار. ولا يمكن للعالم أن يتحمل تجاهل هذا الواقع بعد الآن. إننا نطالب بفرض عقوبات فورية مُقيدة على إيران. ويجب تصنيف قوات حرس الثورة الإسلامية بوصفها منظمة إرهابية، وهذه هي حقيقتها.

ويجب ألا ينخدع أعضاء المجلس بالرئيس الإيراني المعتدل. لقد رأيت الطريقة التي استُقبل بها هنا الأسبوع الماضي بالتصفيق خلال الجلسات. فالمرشد الأعلى آية الله خامنئي هو من يملي سياسة إيران، وفي ظل حكمه، أصبح النظام أكثر عدوانية وفتكاً من أي وقت مضى. إن وجه إيران الحقيقي هو وجه الرعب والموت والفوضى. فهي لا تعبأ بالحياة. ولا تحترم دينها، وقد استهدفت إخوانها المسلمين دون تردد.

لقد انتهى زمن الدعوات الفارغة لوقف التصعيد. كيف يمكن لأعضاء المجلس القيام بذلك؟ إن مساواة إسرائيل، وهي دولة ترغب ببساطة في العيش بسلام وتتصرف دفاعاً عن شعبها، بمعتدٍ عازم على

تدميرها ليس خطأً فحسب، بل هو تشويه بشع وغير أخلاقي للواقع. إن هذا ليس نزاعاً بين طرفين متساويين. إنه معركة بين بلد ذي سيادة يدافع عن حقه في الوجود وبين نظام ليس له هم سوى فناء إسرائيل. وأكرر ما قلته في المرة السابقة: ليس لدينا حدود مع إيران. ولسنا على خلاف معها. ويجب على أعضاء المجلس أن يسألوا أنفسهم عن أسباب إنفاقها الكثير من المال والطاقة لبناء تلك الصواريخ ومهاجمتنا. ما هو سبب ذلك؟ إن الدعوات إلى وقف التصعيد تنطوي على تماثل زائف وهي محاولة سخيفة للمساواة بين الحامي والمدمّر.

في هذه الليلة، سيستقبل الشعب اليهودي العام الجديد. لقد كان العام الماضي الأكثر صعوبةً في تاريخ بلدنا، لكننا سننتصر. وفي العام القادم، لن نتوقف حتى يعود جميع الرهائن الـ 101 إلى موائد عائلاتهم. فليفهم العالم: ستدافع إسرائيل عن نفسها وستفعل ذلك بعدالة وقوة.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد إرواني (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): نهنئكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر، ونشكركم، سيدتي، على عقد هذه الجلسة الطارئة لمناقشة العدوان الإسرائيلي المستمر على لبنان والحالة الحرجة في المنطقة. ونعرب عن تقديرنا لسلوفينيا على الاختتام الناجح لرئاستها في شهر أيلول/سبتمبر.

يواصل نظام الفصل العنصري والاحتلال الإسرائيلي منذ عام ارتكاب أعماله الوحشية في فلسطين المحتلة مع الإفلات التام من العقاب. والآن، يوسع هذا النظام نطاق حربه الوحشية والعدوانية إلى لبنان ويستهدف الأبرياء ليلاً ونهاراً عبر الحدود وفي عمق أراضيه. ويدفع هذا النظام المنطقة إلى حافة كارثة شاملة لم يسبق لها مثيل. ولا توجد أي نية لدى إسرائيل لتحقيق السلام أو وقف إطلاق النار.

ومما يؤسف له أن مجلس الأمن ظل مشلولاً بسبب عرقلة الولايات المتحدة اتخاذ هذه الهيئة أي قرار فعال. ويمنح الدعم الثابت الذي تقدمه الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وبعض الدول الغربية لإسرائيل تفويضاً مطلقاً لهذا النظام الإرهابي العدواني لممارسة السلوكيات الشريرة بكافة أشكالها.

وقد أصبح هذا النظام الآن وأكثر من أي وقت مضى تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين. والطريقة الوحيدة لمنع المزيد من التصعيد واضحة: يجب على إسرائيل أن توقف حربها على غزة فوراً ويجب أن تتوقف هجماتها على لبنان.

وكما أبلغنا أعضاء المجلس في رسالتنا أمس، فقد شنت القوات المسلحة لجمهورية إيران الإسلامية سلسلة من الضربات الصاروخية التي استهدفت مواقع عسكرية وأمنية للنظام الإسرائيلي. وكان الإجراء الذي اتخذته إيران متوافقاً تماماً مع حقها الأصيل في الدفاع عن النفس بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة وكان رداً مباشراً على أعمال العدوان المتكررة التي ارتكبها النظام ضد إيران، بما في ذلك انتهاك سيادة إيران وسلامة أراضيها خلال الأشهر الماضية. إن تذرعنا بحق الدفاع عن النفس، الذي أعقبه فترة طويلة من ضبط النفس، يعكس نهج إيران المسؤول تجاه السلام والأمن الإقليميين والدوليين في وقت تستمر فيه الأعمال غير القانونية والإبادة الجماعية التي يقوم بها نظام الفصل العنصري المحتل ضد الشعب الفلسطيني واعتداءاته العسكرية المتكررة على لبنان وسورية. وقد كانت الضربات الصاروخية الإيرانية رداً ضرورياً ومتناسباً على الأعمال الإرهابية والعدوانية الإسرائيلية المتواصلة خلال الشهرين الماضيين، التي شملت انتهاك سيادة إيران واغتيال القائد السياسي لحركة حماس ومواطنين إيرانيين في طهران واستهداف السفير الإيراني في لبنان وإصابته بجراح واغتيال السيد حسن نصر الله – قائد المقاومة والأمين العام لحزب الله – واللواء عباس نيلفوروشان المستشار العسكري الإيراني في بيروت مؤخراً.

وأود أن أذكر الحقائق الرئيسية التي تثبت بوضوح أن الإجراء الذي اتخذته إيران دفاعاً عن النفس مبرر تماماً وقانوني ويرتكز إلى أسس راسخة في المبادئ القانونية الدولية.

ففي 1 نيسان/أبريل، هاجمت إسرائيل بوقاحة البعثة الدبلوماسية الإيرانية في دمشق، في انتهاك صارخ للقانون الدولي، وتحديداً مبدأ

حرمة المباني الدبلوماسية والقنصلية. وسعت إيران على الفور إلى إدانة المجلس لتلك الأعمال. فماذا كان رد هذه الهيئة؟ لا شيء. لقد اكتفى المجلس – بدلاً من إدانة العمل العدواني الإسرائيلي – بدعوة إيران إلى ضبط النفس، بل ورفض إصدار البيان الصحفي الذي اقترحته روسيا. وبعد 10 أيام من صمت مجلس الأمن، لم يكن أمام إيران من خيار سوى استخدام حقها الأصيل بموجب القانون الدولي للرد على الانتهاكات الجسيمة.

وفي 31 تموز/يوليه، ارتكبت إسرائيل عملاً عدوانيًا آخر باغتيال السيد إسماعيل هنية، الزعيم السياسي لحركة حماس ورئيس وزراء فلسطين السابق، بينما كان ضيفًا رسميًا على الحكومة الإيرانية في طهران. كان ذلك انتهاكًا صارخًا للسيادة الوطنية الإيرانية وسلامة أراضيها. وعلى الرغم من دعوات إيران لاتخاذ إجراءات، مرة أخرى لم يتخذ المجلس إجراء. وفي الوقت نفسه، حثت العديد من الدول، بما في ذلك الولايات المتحدة، إيران على ضبط النفس، مستشهدةً بمفاوضات وقف إطلاق النار الجارية. وقد استجبنا لتلك الدعوات للدبلوماسية، ومع ذلك لم يتحقق أي وقف لإطلاق النار وازدادت إسرائيل جرأة.

ثم شهدنا بعد ذلك جريمة بشعة أخرى ارتكبتها إسرائيل، وهذه المرة من خلال تفجير أجهزة اتصالات، مستهدفةً الأبرياء من الشعب اللبناني. وقُتل أو جُرح عدد كبير من المدنيين الأبرياء، بمن فيهم السفير الإيراني في لبنان. كان ذلك مظهراً آخر من مظاهر إرهاب الدولة. وبعد ذلك، نفذت إسرائيل عملا عدوانيا إرهابيا صارخا، مستخدمة قنابل خارقة للتحصينات زنة 000 1 رطل زودتها بها الولايات المتحدة لاغتيال السيد حسن نصر الله، زعيم حزب الله ورمز المقاومة ضد الاحتلال والعدوان الإسرائيلي في لبنان. وقد أسفر ذلك الهجوم الوحشي عن استشهاد العديد من الأبرياء، بمن فيهم قائد حزب الله والجنرال الإيراني عباس نيلفروشان، كما أسفر عن إصابة العديد من المدنيين. ويؤكد هذا العمل الفظيع مرة أخرى على استمرار اعتماد النظام على العنف والإرهاب.

وقد سعت الجمهورية الإسلامية الإيرانية باستمرار إلى إحلال السلام والاستقرار في المنطقة ودعت إلى وقف فوري لإطلاق النار ووضع حد لسقوط الضحايا المدنيين – وهو موقف حافظنا عليه لأكثر من عام. ومع ذلك، أثبتت التجربة أن إسرائيل لا تفهم سوى لغة القوة. لقد فشلت الدبلوماسية مراراً وتكراراً، حيث تنظر إسرائيل إلى ضبط النفس لا كبادرة حسن نية بل كضعف يمكن استغلاله. إن كل حالة من حالات ضبط النفس التي مارستها إيران لم تؤدِّ إلا إلى تشجيع إسرائيل على ارتكاب جرائم أكبر والمزيد من الأعمال العدوانية. وبالتالي، كان الرد الإيراني ضروريًا لاستعادة التوازن والردع. فيجب على إسرائيل أن تفهم أن كل عمل عدواني ترتكبه لن يمر من دون عقاب وستواجه عواقبه. ذلك هو الثمن الذي يجب أن يدفعه النظام. وخلافاً لذلك النظام، الذي يعتبر باستمرار المدنيين الأبرياء والبنية التحتية المدنية أهدافاً مشروعة للعدوان والمجازر، لم يستهدف رد إيران سوى المنشآت العسكرية والأمنية للنظام بضرباته الصاروخية الدفاعية، لأن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تستند إلى المبادئ الأخلاقية وتعاليم الإسلام النبيلة وتتصرف بما يتوافق تماماً مع مبدأ التمييز بموجب القانون الدولي الإنساني.

ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يبقى صامتاً. ونكرر دعوتنا إلى المجلس للاستجابة بسرعة وتصميم. فيجب على المجلس أن يتدخل لوقف العدوان الإسرائيلي المستمر وجرائم الحرب التي ترتكبها إسرائيل ضد لبنان وغزة وسورية، ومنع تدهور الحالة إلى حرب إقليمية شاملة. وعلاوة على ذلك، يجب على المجلس أن يجبر إسرائيل على الامتثال لالتزاماتها بموجب القرارات التي اتخذها. ويجب على إسرائيل أن تنفذ القرار 1701 (2006) تنفيذا كاملا.

إننا نصدر تحذيراً شديد اللهجة من أي أعمال عدوانية أخرى يقوم بها النظام الإرهابي الإسرائيلي ضد أمننا الوطني ومصالحنا الحيوية. وإيران على استعداد تام لاتخاذ المزيد من التدابير الدفاعية، إذا لزم الأمر، لحماية مصالحها المشروعة والدفاع عن سلامة أراضيها وسيادتها ضد أي أعمال عدوانية عسكرية والاستخدام غير المشروع للقوة. ولن تبدي إيران أي تردد في ذلك الصدد.

وفي الختام، حاول نظاما الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، وهما نظامان معروفان بتمكين النظام الإسرائيلي، إلى جانب فرنسا، مرة أخرى بما يدعو إلى السخرية تبرير جرائم إسرائيل البشعة تحت ستار الدفاع عن النفس، ملقين باللوم على إيران. ففي حين يجب محاسبة النظام الإسرائيلي على الجرائم الوحشية، لا يمكن للمرء أن يتجاهل تواطؤ الولايات المتحدة في جرائم إسرائيل. فإسرائيل تعتمد في حربها على الدعم العسكري والدعم السياسي من نظام الولايات المتحدة الأمريكية. وتشكل الأسلحة الأمريكية الجزء الأكبر من الأسلحة والذخائر التي تستخدمها إسرائيل في غزة، وبالتالي فإن الولايات المتحدة متورطة في كل جانب من جوانب الفظائع الإسرائيلية. إن الغالبية العظمى من القنابل التي تلقيها إسرائيل على غزة ولبنان أمريكية الصنع. ويزود النظام الأمريكي إسرائيل حتى بوقود الطائرات، وقد أرسل الكثير من الأسلحة إلى إسرائيل منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، لدرجة أن البنتاغون واجه صعوبة في العثور على طائرات شحن كافية لإيصال المواد. ولو كانت هناك ولو ذرة من الصدق في قلقها على فقدان أرواح الأبرياء في غزة أو لبنان أو على انتشار الحرب في جميع أنحاء المنطقة، لكانت جردت إسرائيل بسهولة من الأدوات التي تستخدمها لارتكاب تلك الفظائع. بيد أن أفعالها تكشف عن نيتها الحقيقية: تشجيع أعمال إسرائيل الإجرامية.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد الفتلاوي (العراق): أود في البداية، السيدة الرئيسة، أن أقدم التهنئة لسويسرا على توليها رئاسة المجلس لهذا الشهر، متمنيا لكم النجاح. وأتقدم بالشكر أيضا لسلوفينيا على جهودها في رئاسة المجلس لشهر أيلول/سبتمبر. كما أشكر وفد فرنسا على طلبه عقد هذه الجلسة.

وأتقدم بالشكر الجزيل للسيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، على الإحاطة التي قدمها. ونثمن جهوده ومواقفه الداعية إلى التهدئة ووقف إطلاق النار.

إن تكرار الاجتماعات في مجلس الأمن خلال عام مضى دون تحقيق نتائج ملموسة لوقف الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة ضد الشعب الفلسطيني يعكس حقيقة مؤلمة مفادها عدم تمكن المجلس من اتخاذه لقرارات فعالة وصارمة لوقف تلك الانتهاكات التي تؤدي إلى استمرار الاحتلال في ممارساته وتصعيد العنف في المنطقة. آن الأوان أن يمارس مجلس الأمن دوره الفعال في حفظ السلم والأمن الدوليين، خاصة في ظل استمرار الاعتداءات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية واللبنانية، وأن يتحمل مجلس الأمن – بموجب ميثاق الأمم المتحدة – مسؤولية أساسية في الحفاظ على السلم العالمي، وأن يصدر قرارات ملزمة بوقف إطلاق النار فوراً، كما سبق أن فعل في نزاعات أخرى حول العالم. إذ إن عدم ممارسة مجلس الأمن لدوره ومهامه الأساسية في حفظ السلم والأمن الدوليين يفتح الباب أمام إسرائيل للاستمرار في اعتداءاتها دون أي رادع حقيقي، مما يعزز من عدم الاستقرار ويهدد السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

إن المجتمع الدولي، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، بحاجة إلى إعادة تقييم سياساته تجاه هذا النزاع واتخاذ خطوات ملموسة لإنهاء الاحتلال وضمان حماية المدنيين. إن استمرار ارتكاب الانتهاكات والعدوان والتوسع العسكري الذي تشنه قوات الاحتلال الإسرائيلية دون رادع يدفع المنطقة نحو مواجهة إقليمية واسعة النطاق تؤدي إلى زعزعة الأمن الإقليمي، وإلى معاناة إنسانية كبيرة، وانتشار التطرف والإرهاب، ويزيد من تعقيد الأوضاع. إذ إن الفشل في وضع حد لتلك الجرائم يشجع إسرائيل على التمادي في انتهاكاتها وشن الهجمات العسكرية، ولا يؤدي هذا الوضع إلى زيادة معاناة الشعب الفلسطيني واللبناني وحسب، بل يهدد أيضاً السلم والاستقرار في المنطقة بشكل عام. ومع استمرار غياب الردع الفعال، يتفاقم الصراع ويزداد خطر جر المنطقة إلى نزاعات خطيرة وواسعة. ومع غياب التدخل الدولي الحاسم، توسعت رقعة الصراع لتصل إلى لبنان، مما يهدد باندلاع حرب شاملة في المنطقة.

إن تراكمات الاحتلال الإسرائيلي المستمرّة وعلى مدى الـ 75 عاماً الماضية والانتهاكات الجسيمة التي ارتكبها ضد الشعب الفلسطيني، واحتلاله لأراض عربية في سورية ولبنان واعتداءاته المتكررة، تمثل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وتزيد تلك

الجرائم والمجازر وممارسات العنف، كالهجوم السافر على مدينة بيروت الذي أودى بحياة آلاف اللبنانيين، من تعميق الجراح وتفاقم الصراع في المنطقة. لقد دخلت الحرب مرحلة جديدة خطيرة جداً تنذر بمزيد من الدمار والقتل والتهجير يفوق ما رأيناه في الأيام الماضية بسبب استمرار قوات الاحتلال بأعمال الإبادة والقتل التي ترقى إلى جرائم حرب وإبادة جماعية، متجاهلة أحكام القانون الدولي الإنساني والأعراف الإنسانية دون رادع أو محاسبة، بل إيجاد ذرائع باطلة تدافع عن تلك الجرائم داخل مجلس الأمن. إذ إن ما تقوم به قوات الاحتلال الإسرائيلي من جرائم قتل جماعي متعمد للمدنيين في غزة وفي لبنان وفي الأراضي العربية المحتلة الأخرى هي جرائم يندى لها جبين الإنسانية، وتبين حجم الوحشية والسلوك العدواني لسلطات الاحتلال.

وأمام المجتمع الدولي اليوم مسؤولية قانونية وإنسانية وأخلاقية تختبر فيها إنسانية مشتركة بالاستجابة، إذ أن الحرب التي تشنها قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة غادرت فكرة الدفاع عن النفس كما تدعي إسرائيل، رغم بطلانها شرعياً، واتخذت مسار الانتقام والإبادة الجماعية. وهذا ما تؤكده الأرقام المرعبة للضحايا من المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين من الأطفال والنساء وكبار السن، بل وحتى موظفي الأمم المتحدة وعوائلهم، في سابقة خطيرة غير مشهودة.

كما أن توسيع رقة الحرب على غزة وانتقالها إلى لبنان، وآخرها ما قامت به من اعتداء آثم جديد باغتيال الأمين العام لحزب الله، السيد حسن نصر الله، ورفاقه من رجال المقاومة، واحتمالية توسع هذه الحرب إلى دول أخرى في المنطقة، يشكل تهديداً خطيراً على استقرار منطقة الشرق الأوسط بأسرها، وينذر بعواقب وخيمة تتعدى حدود النزاعات المحلية. وقد تشهد تصعيداً واسعاً يشمل هجمات متبادلة لتشمل تهديداً شاملاً للاستقرار الإقليمي والدولي، خاصة إذا تدخلت قوى إقليمية أخرى في المعادلة، مما يجذب تدخلات دولية تفضي إلى تعقيد الوضع بشكل أكبر، وتؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي وتفاقم الأزمات الإنسانية، وإلى نزوح جماعي للسكان وزيادة في عدد اللاجئين والمشردين داخلياً. وسيزيد الضغط على دول الجوار، وحتى الدول الأوروبية، إضافة إلى التبعات الاقتصادية السلبية حيث ستتعطل الأنشطة الاقتصادية، وتزداد معدلات الفقر والبطالة. كما أن التوترات ستؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط إذا تأثرت مسارات الشحن البحري أو مصادر الطاقة.

يدين العراق التصريحات والتهديدات التي أطلقها رئيس وزراء سلطة الاحتلال الإسرائيلي ضد دول المنطقة، لأن مثل تلك التصريحات التصعيدية تساهم في تأجيج الصراعات وتدفع المنطقة نحو مزيد من التوتر والحرب. فتلك التهديدات العلنية لا تعتبر استفزازية وحسب، بل تشكل أيضاً انتهاكاً صريحاً لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة الذي يحظر التهديد باستخدام القوة ضد الدول ذات السيادة.

وفي الختام، يؤكد العراق تضامنه التام والكامل مع قضية الشعب الفلسطيني العادلة ويدعم بقوة تطلعاته المشروعة في نيل حقوقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. كما يؤكد العراق دعمه وتضامنه مع لبنان، حكومة وشعباً، ضد الاعتداءات السافرة والهمجية التي تنتهك سيادته وحرمة أراضيه.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الضحاك (الجمهورية العربية السورية): السيدة الرئيسة، أود بداية أن أستهل بياني بتهنئتكم على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن للشهر الجاري، وأن أشكر سلفكم على رئاسته وإدارة أعمال المجلس الشهر الماضي. كما أشكر السيد الأمين العام للأمم المتحدة على مشاركته وحرصه على الحضور معنا في هذه الجلسة، وأعرب له عن تضامننا معه في وجه الحملات العدائية الإسرائيلية الموجهة ضده.

لقد عقد مجلس الأمن على مدى الأيام الماضية جلسات متتالية لمناقشة العدوان الإسرائيلي المستمر على الشعب الفلسطيني وعلى دول منطقتنا. وما كنا لنصل إلى ما وصلنا إليه اليوم ونعقد هذه الجلسة الطارئة، وربما غيرها في الأيام القادمة، لو أن المجلس قام بمسؤولياته الأساسية في حفظ السلم والأمن الدوليين منذ بدء العدوان الإسرائيلي الهمجي على غزة. إن معظم قادة وممثلي الدول الأعضاء الذين اعتلوا منبر الجمعية العامة خلال النقاش العام رفيع المستوى

قد طالبوا مجلس الأمن بالتحرك الفوري لوقف العدوان الهمجي الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على دول المنطقة، والتحرك لوضع قراراته ذات الصلة موضع التنفيذ لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة ووقف ممارساته الإجرامية المتواصلة منذ عقود. وقد عكست بياناتهم إرادةً دولية حقيقية لوضع حد لتفلت كيان الاحتلال الإسرائيلي وهوسه بإشعال الحروب وإراقة الدماء.

لقد قوبلت تلك المطالبات بإمعان مجرمي الحرب الإسرائيليين في أعمالهم العدوانية الإجرامية في فلسطين وسورية ولبنان، ومفاخرتهم بازدرائهم للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وكيل الاتهامات لمنظمتنا ومحاولة ترهيب ممثليها ووكالاتها، بما فيها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

إننا نجتمع اليوم، وقد وصلت منطقتنا بالفعل إلى شفا حرب مدمرة لا تستثني أحداً، ولم يعد من المقبول أن يقتصر رد فعل مجلس الأمن على مجرد عقد الجلسة تلو الأخرى، دون اعتماد أية مخرجات تفضي لتحرك جاد وملموس.

وإذا أردنا أن نكون أكثر تحديداً، فإن إحجام الولايات المتحدة عن لجم هذا الجنون الإسرائيلي – لا بل دعمه وتشجيعه – ومنعها مجلس الأمن من القيام بدوره في حفظ السلام والأمن الدوليين، هو الذي دفع بالأوضاع إلى هذه المرحلة الخطيرة، ولا يمكن للإدارة الأمريكية أن تنفي مسؤوليتها عبر الإدلاء ببيانات للإعراب عن القلق، أو التحذير من خطورة التصعيد، والدعوة إلى ضبط النفس، وهي تمضي في الوقت نفسه في تقديم الدعم اللامحدود والمتعدد الأوجه لكيان الاحتلال الإسرائيلي، والتعهد بحمايته من المساءلة وتمكينه من الإفلات من العقاب.

لم تكتفِ سلطات الاحتلال الإسرائيلي بعشرات آلاف الأرواح التي أزهقتها، والدماء التي أراقتها، والبنى التي دمرتها في فلسطين المحتلة، بل إنها واصلت مساعيها لتصعيد الأوضاع في المنطقة والدفع بها نحو حرب شاملة من خلال مواصلة اعتداءاتها على دول المنطقة ومنها بلدي سورية، حيث شنت قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتداءات متكررة طالت المدنيين الآمنين والمنشآت المدنية والأبنية السكنية لا بل حتى المقرات الدبلوماسية. وقد استهدف آخر تلك الاعتداءات، فجر يوم أمس الاثنين، وبالطيران الحربي والمسيَّر عدداً من المناطق والأحياء السكنية الآمنة في مدينة دمشق، ما أدى إلى استشهاد ثلاثة مدنيين بينهم صحفية وإصابة تسعة آخرين، ووقوع أضرار كبيرة في الممتلكات.

وقبل قليل، استهدف عدوان إسرائيلي مبنى سكني في دمشق، وأدى في حصيلة أولية إلى استشهاد ثلاثة أشخاص وإصابة آخرين.

وفي لبنان الشقيق، وبعد استخدام سلطات الاحتلال المجرمة أجهزة اتصالات مدنية للقتل الجماعي، فإنها عمدت لحشد قواتها تمهيداً لغزو بري لجنوبه، وقامت بعدوان غادر وجبان استهدفت فيه بعشرات القنابل المحملة بأطنان من المواد المتفجرة عدداً من الأبنية السكنية في الضاحية الجنوبية لبيروت بهدف اغتيال الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله الذي قاد مقاومةً وطنية لبنانية مشرفة ضد الاحتلال الإسرائيلي.

إن كل هذه الأشكال المختلفة من العدوان الإسرائيلي البربري والوحشي على منطقتنا قد ارتُكبت أيضاً بالتزامن مع المناقشة العامة للأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة، بما يعكس ازدراء إسرائيل للمنظمة ولمطالبات دولها الأعضاء. لا بل إن ما يسمى بـ "رئيس الحكومة الإسرائيلية" قد فاخر باتخاذه لقرار العدوان على ضاحية بيروت الجنوبية من هنا من نيويورك، بعد أن مارس حملة دعائية وكماً هائلاً من الكذب والتضليل في كلمته التي رفضت غالبية وفود الدول الأعضاء الاستماع لها.

تدين الجمهورية العربية السورية جميع أعمال العدوان الإسرائيلي المستمرة على دول المنطقة، وتجدد دعوتها مجلس الأمن للتحرك الفوري لوضع حد لهذا التفلت الإسرائيلي الذي يُشعل المنطقة برمتها، ويهدد السلام والأمن الإقليميين والدوليين، ويجدد بلدي تأكيده على حقه المشروع في الدفاع عن أرضه وشعبه بكل الوسائل التي يكفلها القانون

الدولي. كما يجدد بلدي سورية التأكيد على وقوفه إلى جانب الشعبين الفلسطيني واللبناني، وتضامنه الكامل معهما. وعلى الرغم من التحديات الجسيمة والأعباء التي تواجهها سورية جراء السياسات العدائية التي تتبعها دول غربية خدمةً لإسرائيل، وعلى الرغم من التدابير القسرية اللاشرعية والحصار اللاإنساني، فإن سورية لن تدخر جهداً لتقديم المساعدة الإنسانية للأشقاء اللبنانيين، وقد حشدت الحكومة السورية ومؤسسات المجتمع المدني كل طاقاتها لمساعدة جميع القادمين من لبنان من سوريين ولبنانيين ورعايا دول ثالثة.

لقد نص الميثاق في مادته الـ 51 على حق الدول في الدفاع الشرعي عن النفس، وهو حق راسخ للدول والشعوب لا يملكه كيان الاحتلال الإسرائيلي بأي حال من الأحوال، وهذا ما أكدته محكمة العدل الدولية، لأن الاحتلال وما يمثله من أعمال عدوان هو الجريمة الأساس التي تحرم مرتكبيها من أية حقوق.

لقد مكّن تقاعس مجلس الأمن كيان الاحتلال الإسرائيلي من تجاوز جميع الخطوط الحمراء، الأمر الذي دفع جمهورية إيران الإسلامية لممارسة حقها في الدفاع المشروع عن النفس استناداً للمادة 51 من الميثاق، ورداً على جرائم الاحتلال الإسرائيلي.

إن قيام إيران بالرد بعد فترة طويلة من ضبط النفس ومن العمل على تلافي المزيد من التصعيد، واقتصار ردها على منشآت عسكرية وأمنية، يؤكد نهج إيران المسؤول تجاه السلام والأمن الإقليميين والدوليين.

ومن غير المستغرب ما سمعناه من ممثلة الإدارة الأمريكية وعدد من حلفائها من انتقادات للرد الإيراني، إذ أن تلك الدول ترى في مواد الميثاق أداةً توظفها كما تشاء لاستهداف خصومها وحماية شركائها، وقد استمعنا مراراً جميعاً لممثلي الإدارات الأمريكية المتعاقبة وهم يقدمون التفسيرات المشوهة والمغلوطة للمادة 51 من الميثاق لتبرير شن أعمال عدوان على دول تبعد عنها آلاف الأميال واحتلال أراضيها ونهب ثرواتها بذريعة الحفاظ على الأمن القومي الأمريكي أو بذريعة مكافحة الإرهاب، في حين أن تلك الدول تنكر على دول أخرى حقها الشرعي في الدفاع عن النفس وعن حدودها المباشرة وضد عدوان حقيقي قائم عليها.

ختاماً، لقد قال ممثلو الدول الأعضاء – الذين اعتلوا منصة الجمعية العامة خلال الأيام الماضية – كلمتهم، وعلى مجلس الأمن أن يصغي، ويعمل بشكل جاد وفوري لإنهاء المعاناة الإنسانية في غزة، ووقف الدم النازف في المنطقة، ووضع حد بشكل فوري وغير مشروط للعدوان الإسرائيلي على فلسطين وسورية ولبنان، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية من خلال تنفيذ قرارات مجلسكم ذات الصلة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد مساري (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولاً أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، لتوليكم رئاسة المجلس لشهر تشرين الأول/أكتوبر. وأشكر أيضاً الأمين العام على إحاطته وعمله.

تدين إيطاليا بشدة الهجوم الصاروخي الإيراني على إسرائيل بالأمس. ونعرب عن بالغ قلقنا إزاء التطورات الجارية وندعو جميع الجهات الفاعلة الإقليمية إلى التحلي بضبط النفس والمسؤولية. يجب أن تتمثل أولويتنا المشتركة والقصوى في تجنب أي دوامة أخرى من التصعيد ومنع حدوث أزمة إنسانية مأساوية أخرى. وستواصل إيطاليا العمل من أجل التوصل إلى حل دبلوماسي لتحقيق الاستقرار على الحدود الإسرائيلية – اللبنانية، بما في ذلك في إطار توليها الرئاسة الدورية لمجموعة الدول السبع. وفي هذا الصدد، تشدد إيطاليا على إعلان قادة مجموعة الدول السبع الصادر في 25 أيلول/سبتمبر الذي يدعو إلى وقف لإطلاق النار لمدة 21 يوماً في لبنان. وبينما نجتمع الآن، توشك رئيسة وزراء إيطاليا على ترؤس مؤتمر لقادة مجموعة الدول السبع لمناقشة الحالة في المنطقة.

وتدعو إيطاليا جميع الأطراف المعنية إلى التنفيذ الكامل للقرار 1701 (2006) وتدعو مجلس الأمن إلى النظر في زيادة فعالية تنفيذ ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بهدف ضمان الأمن على طول الخط الأزرق والسماح للسكان النازحين من شمال إسرائيل ولبنان

بالعودة الآمنة إلى ديارهم. ويجب احترام سلامة جميع أفراد القوة المؤقتة وضمانها بالكامل. ويجب أيضاً احترام سيادة لبنان وسلامته الإقليمية.

وتدعو إيطاليا إلى وقف فوري لإطلاق النار في لبنان. وسنواصل العمل من أجل التوصل إلى حل دبلوماسي، كما نعرب عن استعدادنا لمساعدة القوات المسلحة اللبنانية في تحمل مسؤولياتها على طول الحدود مع إسرائيل. ولتحقيق هذه الغاية، ترى إيطاليا أيضاً أن دعم المفاوضات وتنشيطها بين لبنان وإسرائيل بهدف ترسيم حدودهما سلمياً أمر بالغ الأهمية. وسنستمر في التواصل مع شركائنا وحلفائنا وإبقاء قنوات الحوار مفتوحة مع جميع الجهات الفاعلة في المنطقة. وفي الوقت نفسه، ثمة حاجة ملحة بالقدر نفسه إلى التوصل إلى اتفاق بشأن وقف إطلاق النار في غزة وإلى الإفراج عن الرهائن تمشياً مع القرار 2735 (2024). وتقع على عاتقنا جميعاً في هذا الوقت تحديداً مسؤولية الدعوة إلى التحلي بالهدوء وضبط النفس، مع إدراكنا للتهديد الذي تتعرض له حياة الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال في المنطقة بأسرها بمرور كل دقيقة.

وتؤيد إيطاليا بقوة مبدأ "شعبين ودولتين" وتدعم هدف إحلال السلام الإقليمي الشامل والدائم القابل للتحقيق في نهاية المطاف على أساس حل الدولتين حيث تعيش إسرائيل وفلسطين جنباً إلى جنب في سلام وأمن ضمن حدود متفق عليها ومعترف بها مع اعتراف جميع الأطراف الإقليمية الفاعلة اعترافاً كاملاً بوجود إسرائيل واحترام أمنها.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

أود أن أعرب عن بالغ تقديري للأمين العام.

وأدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة 12/40.